E

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1995/50/Add.2
28 November 1994
ARABIC
Original: ENGLISH

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الحادية والخمسون
البند ١١(د) من جدول الأعمال المؤقت

زيادة تعزيز وتشجيع حقوق الإنسان والحريات الأساسية بما في ذلك مسألة برنامج وأساليب عمل اللجنة

حقوق الإنسان والنزوح الجماعي والمشردون

المشردون داخلياً

تقرير مقدم من السيد فرانسيس دنغ، ممثل الأمين العام عملاً بقرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٣/٩٥

إضافة

لمحات عن التشرد: بوروندي

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
مقدمة	. . . . .	١-٨	٣
أولا -	نظرة عامة عن الأزمة	٩-٥١	٤

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
	ألف- مظاهر التشرد	٩-١٤	٤
	باء - طبيعة النزاع	١٥-٣٢	٦
	جيم - نتائج الصراع	٣٣-٣٦	١١
	دال - الأرض والاقتصاد	٣٧-٣٩	١٢
	هاء - البارامترات الاقليمية	٤٠-٤٤	١٢
	واو - السياق القانوني	٤٥-٥١	١٤
ثانيا -	البعثة ونتائجها	٥٢-٩٢	١٥
	ألف- المناطق التي زارتها البعثة	٥٢-٥٩	١٥
	باء - القضايا الانسانية وقضايا حقوق الانسان	٦٠-٧٦	١٧
	جيم - دور المجتمع الدولي	٧٧-٨٩	٢١
	دال - البحث عن حلول دائمة	٩٠-٩٢	٢٤
ثالثا -	استنتاجات وتوصيات	٩٣-١٣٤	٢٥
	ألف- المشكلة وحلولها الممكنة	٩٣-١٠١	٢٥
	باء - المعايير الدولية لحقوق الانسان	١٠٢-١٠٥	٢٧
	جيم - النساء والأطفال	١٠٦-١٠٧	٢٨
	دال - أنشطة حقوق الانسان	١٠٨-١١٢	٢٨
	هاء - العمليات الانسانية الدولية وعمليات إقرار السلم وحفظ السلم الدولية	١١٣-١٢٢	٣٠
	واو - النهوج الاقليمية	١٢٣-١٢٥	٣٢
	زاي - ملاحظة ختامية	١٢٦-١٣٤	٣٢
خارطة بوروندي			٣٨

مقدمة

١- تشكل أزمة التشرد الداخلي في بوروندي حالة خاصة من المآسي الانسانية الناجمة عن الصراع العرقي الضاري. وتتجلى المأساة في أن ما يزيد على نصف مليون مشرد من أصل نحو خمسة ملايين ونصف المليون هم قوام مجموع السكان كانوا في حاجة إلى المساعدة الانسانية في بداية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. إن حجم الأزمة، والأسلوب الذي تجلت به، والاحتياجات من الحماية والمساعدة التي نجمت عن الانقسامات العرقية، جميعها أمور تستوجب الاهتمام الدولي. وتجدر الاشارة أيضا إلى أن هذه الحالة حالة متوطنة منذ عشرات الأعوام.

٢- وكانت بوروندي شاغلاً رئيسياً من شواغل ممثل الأمين العام منذ بدء ولايته. والواقع أن ممثلة بوروندي الدائمة في جنيف كانت أول من وجّه الى ممثل الأمين العام دعوة حكومتها إياه لزيارة البلد. وتم الاتفاق في نهاية الأمر على برامج الزيارة وتأكيدها بدعوة مكتوبة وجّهت إلى الممثل في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وكان الممثل يعتزم في الأساس زيارة كل من بوروندي ورواندا في أواخر نيسان/أبريل ١٩٩٤. بيد أنه نظرا لمصرع رئيسي البلدين المأساوي في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤ وما نجم عنه من آثار مدمرة للمنطقة، كان على الممثل ارجاء زيارته لأن أهداف البعثة، التي يشكل الحوار مع الحكومتين عنصرا رئيسيا فيها، لا يمكن أن تتحقق في ظل هذه الظروف. وتمت زيارة بوروندي في نهاية الأمر في الفترة ما بين ٣٠ آب/أغسطس و٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

٣- وبخلاف المعلومات الأساسية الواردة في المقدمة، يبدأ هذا التقرير، شأنه شأن تقارير البعثات السابقة أو اللمحات القطرية، بلمحة عامة عن أزمة التشرد الداخلي في البلد، يليها وصف للبعثة ونتائجها، وينتهي بعرض للاستنتاجات والتوصيات الرئيسية.

٤- ويود الممثل أن يعرب عن تقديره لتعاون ومساعدة حكومة بوروندي، وبخاصة وزارة العلاقات الخارجية والتعاون ووزارة الدفاع، اللتين يسّرتا بدرجة كبيرة ترتيبات برنامجه وانتقاله في مقاطعات البلد الأربعة.

٥- وقد تضمنت تقارير الممثل السابقة إلى اللجنة (انظر E/CN.4/1994/44 وAdd.1، E/CN.4/1995/50/Add.1) شرحا للتوجّه العام لسياسة الممثل في أدائه لولايته. ومع هذا لعل من المفيد التذكير بأن نهجه يقوم على أساس التسليم بأن المشردين داخليا يدخلون في نطاق الولاية المحلية ومن ثم السيادة الوطنية للبلدان المعنية وعلى الافتراض الأساسي بأن السيادة تنطوي على مسؤوليات تجاه المواطنين، وهذا ما تعني به الحكومات بالفعل في الظروف العادية. وعندما تجد الحكومات نفسها عاجزة عن توفير قدر كاف من الحماية والمساعدة لمواطنيها، فإن من المتوقع منها أن تدعو إلى التعاون الدولي أو ترحب به لتعزيز أو اتمام جهودها الخاصة. واستنادا إلى مبدأي احترام السيادة والاعتراف بما يتصل بها من مسؤوليات، يطمح ممثل الأمين العام في أدائه لولايته بروح من التعاون مع الحكومات، إلى محاولة فهم مشاكل التشرد الداخلي في سياق معيّن، والمعوقات أمام توفير الحماية والمساعدة بقدر كاف، وما يتعين على كل من البلد المعني والمجتمع الدولي القيام به لعلاج الوضع.

٦- كذلك يولي ممثل الأمين العام أهمية قصوى لربط القضايا الإنسانية وقضايا حقوق الإنسان التي تنطوي عليها هذه المسألة بتحدي السلم باعتبار ذلك أكثر الوسائل فعالية لإزالة الأسباب الأساسية للتشرد. فبدون الادارة السلمية أو الحل السلمي لهذه النزاعات، لا يمكن إيجاد حلول فعالة ودائمة لمشاكل التشرد الداخلي. ولئن كان حل النزاع لا يدخل في نطاق ولاية ممثل الأمين العام في حد ذاتها، فإنه يعتبر أن مسؤوليته الضمنية الصلة تكمن في إيصال هذه الرسالة إلى الأطراف الرئيسية في النزاعات الداخلية وإلى المجتمع الدولي.

٧- ورغم أن فترة البعثة إلى بوروندي كانت قصيرة بالقياس إلى خطورة الأزمة وتعقيدها، فإن برنامج الأنشطة كان شاملاً ومكثفاً. وقد اجتمع الممثل مع رئيس الجمهورية بالانابة، ورئيس الوزراء، ووزير العلاقات الخارجية والتعاون، ووزير الدفاع الوطني، والوزير المعني بحقوق الإنسان واللاجئين. واجتمع أيضا مع رئيس أركان القوات المسلحة وقوات الدرك، وغيرهما من كبار ضباط الجيش ومع ممثلي محفل المفاوضات (أي الهيئة التي تقوم بدور الوسيط للمفاوضات التي تشارك فيها شخصيات من الكنيسة والمجتمع المدني). وعقد الممثل اجتماعات أيضا مع الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لبوروندي، والممثل الخاص لمنظمة الوحدة الافريقية ومع مندوبين للمنظمات الحكومية الدولية والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية، بالاضافة إلى أفراد المجتمع الأكاديمي. واجتمع الممثل، أثناء زياراته للمقاطعات الأربعة، مع حاكم كل مقاطعة وقائدها الأعلى أو مندوبين عنهما. وأتيحت له الفرصة أيضا للاستماع إلى عدد كبير من المشردين.

٨- وأتيحت للممثل، أثناء توقفه لفترة قصيرة في كينيا في طريق ذهابه إلى بوروندي وعودته منها، فرصة الاطلاع على التطورات في المنطقة عن طريق وكالات الأمم المتحدة التي يقع مقرها في نيروبي. وعلى وجه الخصوص، شارك الممثل في اجتماع لفريق الأمم المتحدة لإدارة الكوارث عقده الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، بصفته منسقا مقيما، عن مبادرة الأمم المتحدة بشأن افريقيا جنوب الصحراء. وعقد أيضا اجتماعات مع ممثلي البرنامج الخاص بالمشردين داخليا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، وبرنامج المرأة الافريقية في الأزمات التابع لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومع الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في الصومال، الذي بحث معه التطورات التي حدثت منذ بعثته إلى ذلك البلد في عام ١٩٩٢.

أولا - نظرة عامة عن الأزمة

ألف - مظاهر التشرد

٩- أصبح التشرد أسلوب حياة لعدد كبير من أبناء بوروندي. فعلى مدى الأعوام الثلاثين الأخيرة كان الناس يفرون من منازلهم وتلالهم أثناء العنف العرقي والطائفي. ووقعت أخطر المذابح في عام ١٩٧٢، وفي عام ١٩٨٨ (ما يسمى بمذابح أنتيغا ومارانغارا)، وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. وتشير التقديرات الرسمية إلى أن العدد الحالي للمشردين داخليا في البلد يناهز ٠٠٠ ٦٠٠ شخص[١]، وإن كان لا يمكن الحصول على أرقام دقيقة بسبب تعدد أنماط التشرد. وأشار مصدر إلى أن هناك زهاء ٠٠٠ ١٤ مشرد في بوجومبورا نفسها. وفي المقاطعات الشمالية لكيانزا، وأنغوزي، وموينغا، وكيروندو، بالإضافة إلى مورامفيا، وجيتيغا، وروتانا، جميعها توجد أعداد ضخمة من المشردين داخليا، ومعظمهم من النساء (ومنهن عدد كبير من الأرامل) والأطفال. ولم يسلم أي جزء من البلد من النزاع.

١٠- والتمس عدد كبير من اللاجئين البوروندیين اللجوء في بلدان ثالثة، وبخاصة جمهورية تنزانيا المتحدة، وزائير، ورواندا، وكان هناك عدد صغير، وإن كان مطردا، ما زال يتدفق إلى تنزانيا أثناء البعثة. وبعد مذابح تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، غادر البلد ٠٠٠ ٧٠٠ شخص. ونتيجة للأحداث السياسية التي شهدها البلد والمنطقة في العامين الماضيين، أصبحت الصورة العامة لحركات السكان القسرية أشد تقلبا وتعقيدا. وعادت أعداد ضخمة من اللاجئين البوروندیين (ومعظمهم من الهوتو) إلى وطنهم، وبدأ عدد كبير ممن كانوا في رواندا في العودة منذ نيسان/أبريل ١٩٩٤، وبخاصة إلى المقاطعات الغربية والشمالية لسيبيتوكي وبوبانزا وإنغوزي وموييغ وكيروندو.

١١- وعادت طوعاً إلى هذا البلد في الشهور الأخيرة مجموعات اللاجئين الذين كانوا قد غادروا رواندا منذ فترة طويلة، ومعظمهم من التوتسي، تاركين غالبا أراضٍ كانوا يحتلونها أو استثمارات وأعمال. وفي الوقت ذاته وصلت موجات جديدة من اللاجئين الروانديين، ومعظمهم من الهوتو، إلى المقاطعات الشمالية بعد مذابح نيسان/أبريل ١٩٩٤. وانتقل المشردون داخلياً أحياناً إلى مخيمات اللاجئين الروانديين السابقين.

١٢- وأخبر الممثل بأن هناك فئتين مميزتين من المشردين داخليا في البلد منذ مذابح تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ (للاطلاع على مناقشة لهذه الأحداث انظر الفصل الأول باء أدناه) وهما: "المشردون" و"المشتتون". وتتألف الفئة الأولى في معظمها من أبناء جماعة التوتسي الذين التمسوا الحماية في قرابة ٧٥ مركزا إداريا أو مخيما عسكريا يديرها الجيش الذي يسيطر عليه التوتسي، بينما تشمل الفئة الثانية أشخاصا، معظمهم من الهوتو، فروا إلى المستنقعات والوديان والغابات، وحاولوا تجنب الطرق الرئيسية والاختباء من الجيش. وفي هذا الصدد، يواجه المشتتون مشاكل حماية ومساعدة تفوق تلك التي يواجهها المشردون في المخيمات الخاضعة لحماية الجيش. ويبدو أن كثيرا من هؤلاء قد عادوا حاليا إلى منازلهم، أو على الأقل إلى مناطقهم الأصلية، وإن كانت التقارير قد أفادت بأن بعضهم يفضل عدم قضاء الليل في المنزل وإنما البحث عن مأوى في الغابات. ومن جهة أخرى، يبدو أن المشردين ذوي الأصل التوتسي يواجهون صعوبات في العودة إلى منازلهم. ويذكر أن ذلك يرجع جزئيا إلى خوفهم من التعرض للاضطهاد أو القتل على أيدي جيرانهم، كما يدعى أن الجيش يثنيهم عن الرحيل. ومن الأصعب كثيرا تحديد هوية المشتتين، نظرا لأنهم لا يتركزون كفئة لكنهم ينتشرون عملياً في شتى أنحاء البلد. وقام الممثل بزيارة عدة مخيمات حيث تحدث مع المشردين من الهوتو والتوتسي، لكنه لم يقابل أياً من المشتتين. وفي سياق هذا التقرير يعني مصطلح "المشردون داخليا" كلتا الفئتين.

١٣- إن الناس في بوروندي، أكثر من أي بلد آخر قام الممثل بزيارته، هم أعرف الأشخاص بجميع أشكال التشرد، وبالترابط القائم بينها والفرق بين كل شكل منها والآخر. وبخلاف التفرقة القائمة بين المشردين والمشتتين، ومن حيث أن التشرد يؤثر على المواطنين، سواء داخليا أو كلاجئين أو منفيين في الخارج، فإن المسؤولين البوروندیين يعتبرون محنتهم شاغلا وطنيا. وكثيرا ما كانت المقارنات تعقد بين الخدمات التي حصل عليها اللاجئون الروانديون من المجتمع الدولي والخدمات المتاحة للمشردين داخليا، وهي مقارنات كشفت، كما سترد مناقشته فيما بعد، عن أوجه تفاوت كبير، مما سبب توتراً واستياء بين البوروندیين.

١٤- ويشكل التشرد نتيجة مباشرة للعنف السائد في بوروندي. ويذكر أن الأسباب الرئيسية لهذا العنف هي الحدود المصطنعة (العرقية وليس الجغرافية) التي خلفتها القوة الاستعمارية، وسياسات فرّق تسد ومواقف المحاباة التي كانت تتبعها تلك القوى لصالح فئة أو أخرى. ويضاف إلى هذا عدم تقاسم السلطة

بين الفئتين مما أسفر عن صراع مستمر على السلطة السياسية، والموارد الوطنية، وفرص التعليم والعمل. وتشكل المناورة السياسية بـ "الهويات العرقية" سببا خطيرا آخر. كما أن عدم وجود أي مساءلة بعد كل حادث عنف يسبب مزيدا من العنف والأعمال الانتقامية. وتجدر الاشارة في هذا الصدد إلى فكرة الأغلبية المحرومة كعامل مهم. وسيطرة التوتسيين على الشرطة والجيش، على وجه الخصوص، وهما مصدر لحماية الأقلية، أدت أيضا إلى تصعيد التوتر بين الأغلبية من الهوتو. ومن الأمور جدّ المزعجة تلك القدرة الفائقة على استغلال هذه القضايا واثارة الوحشية على النطاق المشاهد في بوروندي. ولا تكفي الخصومات الأزلية، ولا السياسات الاستعمارية وحدها لتفسير هذا الوضع(٢).

باء - طبيعة النزاع

١ - معلومات أساسية عامة

١٥- تقع بوروندي في وسط افريقيا، على طول بحيرة تنغانيقا، وتشترك في حدودها مع رواندا وتنزانيا وزائير. ويبلغ عدد سكانها نحو ٠٠٠ ٤٥٠ ٥ نسمة. ووفقا للإحصاءات التي يرجع تاريخها إلى الثلاثينات، يمثل الهوتو نسبة ٨٥ في المائة من السكان، والتوتسي نسبة ١٤ في المائة، والباتوا نسبة ١ في المائة. ويعتقد أن موطن الهوتو الأصلي هو تشاد والنيجر بينما يعتقد أن التوتسي، وهم ذوو أصول نيلية اثيوبية، قد أتوا من شرقي افريقيا. أما موطن الباتوا الأصلي فهو حوض نهر الكونغو (أقزام). وهذا التقسيم لا يدخل فيه الغانوا (سلالة أسر الأمراء)، ولا بضعة مجتمعات محلية أخرى من المهاجرين، ولا أولئك الذين لهم أصول مختلطة (حيث كانت الزيجات المختلطة أمرا مألوفا في الماضي)(٣). كذلك لا يراعى في هذا التقسيم أنه في داخل كل فئة من الفئات كانت توجد تاريخيا طبقات ولا يراعى فيه احتمال التحول من فئة إلى أخرى، مثل التحول من الهوتو أو الغانوا إلى التوتسي. ويتحدث البوروندیون جميعهم نفس اللغة، أي اللغة الكيروندية، وهي اللغة الوطنية والرسمية في آن واحد. وهناك لغات أخرى مستخدمة أيضا، كما هو منصوص عليه في الدستور(٤). ورغم الفوارق العرقية، يعيش البوروندیون مختلطين على آلاف الهضاب الموجودة في البلد دون تمييز بسبب الأصل الاثني. ولهذا فإن ارتباط بعضهم بالبعض الآخر ارتباط لا ينفصم وهم لا يمكنهم تصور أي انفصال.

١٦- ورغم أن المستوطنات كانت دائما مختلطة، فإن المجتمع في بوروندي(٥) كان يتبع نظاما "للطبقات" و"الطوائف"(٦). ورغم أن الفروق لم تكن محددة بصرامة وفقا لحدود "عرقية" أو "قبلية"(٧)، فقد كانت هناك علاقة ترابط كبيرة بين الطبقة والعرق حيث اقترن التوتسي بالطبقة العليا والهوتو بالطبقة الدنيا. ولم يكن هذا يعني أن جميع التوتسي ينتمون إلى الطبقة العليا ولا أن جميع الهوتو ينتمون إلى الطبقة الدنيا. وكانت علاقات الترابط بين الطبقة والعرق دائمة التغير أيضا. فقد يرتقي شخص من الهوتو اقتصاديا واجتماعيا ويصبح "توتسي".

١٧- وكانت العلاقات بين الهوتو والتوتسي يشدد بعضها ببعض في الماضي ولاؤهم المشترك لمؤسسات مشتركة. وكانت الملكية من هذه المؤسسات؛ وكانت الروابط بين الراعي والتابع تشكل مؤسسة اجتماعية سياسية أخرى تتمتع بالقوة. وكان على الرعاة توفير الحماية والهدايا نظير الخدمات والقرابين العينية. ومع زوال الأدوار الاجتماعية والسياسية التي كانت تضفي معنى وتجانسا على الانتماء إلى المجتمع المحلي، أصبح استخدام مصطلحي "الهوتو" و"التوتسي" بما يحملانه من مدلول عرقي أكثر صرامة(٨). وأصبح مصطلح

"الهوتو" يستخدم الآن لوصف فئة عرقية فقيرة وغير ذات نفوذ، في حين أن التوتسي، وبخاصة الهيما (جماعة فرعية من التوتسي) هم أصحاب السلطة البارزون[٩]. ومع هذا، ينبغي ألا يوحي ذلك بأن مصطلحي "الهوتو" و"التوتسي" مختلقان كما أرادت "الحقيقة الرسمية" تصويره في عهد باغازا (١٩٧٦-١٩٨٧). فإن هذا الموقف يقيد مناقشة المشكلتين الأساسيتين المتمثلتين في الأصل العرقي ومظاهر الفروق العرقية دون حلهما.

١٨- وينبغي، بادئ بدء، الإشارة إلى دور الجيش. لقد مارس الجيش تأثيرا قويا على الحكم في البلد الذي شهد انقلابات ومحاولات انقلابية متكررة. وتتألف قوات الأمن، التي يبلغ مجموع أفرادها ٠٠٠ ١٨ شخص، من العسكريين (الجيش والدرك)، والشرطة، والأمن، ومختلف الهيئات الأخرى، وتكاد تقتصر على أبناء جماعة التوتسي. والجدير بالذكر أن عددا كبيرا من البوروندديين، وبخاصة الهوتو، قد انتهوا إلى الاعتقاد بأن الجيش ليس جيشا وطنيا لأن الجنود، وبخاصة التوتسي منهم، كثيرا ما يشاركون في أنشطة انتقامية، كما لو كانوا يواجهون أعداء، عند استدعائهم للتدخل لإعادة الأمن العام إلى نصابه. غير أن الجيش ليس هيئة واحدة موحدة. فهناك أقسام مبنية على الفصل بين القوات المسلحة في هيئات مختلفة تفتقر إلى حدود قيادية واضحة، وعلى مناشئ إقليمية مميزة (فهناك مثلا عداء تقليدي بين التوتسي من أبناء بوروري والتوتسي من أبناء مورامفيا). وهناك أيضا انقسامات بين القيادة العليا والقواعد الميدانية. وهذا يعني أن تجريم الجيش بصورة عشوائية من زاوية اشتراكه في المذابح لا يستند دائما إلى أساس سليم. ومن الواضح من جهة أخرى أن السلم سيظل بعيد المنال إلى أن يصبح الجيش جيشا وطنيا حقيقيا.

٢- خلفية تاريخية موجزة

(أ) الأنظمة العسكرية

١٩- إن الانتقال من هياكل السلطة التقليدية إلى السياسة "العصرية" لم يكن انتقالا سهلا على الإطلاق. فقد استمرت أسرتان من الغنوا (من سلالة الأمراء) تتصارعان على السلطة في عهد الحكم الاستعماري (أولا ألمانيا من عام ١٨٨٩ إلى عام ١٩١٨، ثم بلجيكا حتى عام ١٩٦٢) كما كانت تفعل في عهد ما قبل الاستعمار. وكان الغنوا البيزي يسيطرون على حزب الوحدة والتقدم الوطني (أبرونا "Uprona") بينما كانت زعامة الحزب الديمقراطي المسيحي للغنوا الباتار. وفاز حزب الوحدة والتقدم الوطني في الانتخابات التشريعية المعقودة في أيلول/سبتمبر ١٩٦١، وتولى الأمير رواغاسوري منصب رئيس الوزراء بالتعيين. غير ان رواغاسوري قد اغتيل بعد شهر. وانتقلت اللعبة السياسية من الغنوا إلى أيدي الهوتو والتوتسي للمرة الأولى.

٢٠- وحصلت بوروندي على استقلالها من بلجيكا في تموز/يوليه ١٩٦٢. وحتى عام ١٩٦٦ استمر الملك يحافظ على استقرار الوضع. واندلعت أحداث عنف بعد الانتخابات التي جرت في عام ١٩٦٦، وفي أعقابها أطاح رئيس الوزراء ميشيل ميكومبيرو، وهو توتسي من جماعة الهيما من بوروري[١٠]، بالنظام الملكي وأعلن قيام الجمهورية، مركزا السلطة في أيدي الجيش. وتم حل الجمعية الوطنية واستعيض عنها فيما بعد بلجنة من الضباط، كانت، بحلول عام ١٩٧١، تتألف من ٢٤ ضابطا من التوتسي و٣ ضباط من الهوتو، وأعلن حزب الوحدة والتقدم الوطني حزباً وحيداً. وظهر تنافس حاد بين التوتسي على السلطة. وفي ذلك الوقت كانت عمليات تطهير الجيش من الهوتو جارية بشكل منتظم. وزاد العنف نتيجة للانتقال من مملكة يحكمها الغنوا إلى ديكتاتورية عسكرية يحكمها التوتسي إلى عملية إقصاء الهوتو. وخلال الأعوام الخمسة والعشرين التالية

قاتلت فصائل التوتسي من أجل السيطرة، محولة الهوتو إلى كبش فداء كلما ثار الهوتو وطالبوا بمزيد من الإنصاف في تقاسم السلطة. ومن ناحية أخرى، كلما بذلت جهود لتقاسم السلطة، كان المتطرفون من كلتا المجموعتين يلجأون إلى العنف، لتعطيلها أو إبطال مفعولها.

٢١- ووقعت مذابح في عام ١٩٦٥ وعام ١٩٦٧، لكن أخطرها قد وقع في عام ١٩٧٢ وفجرها المحاربون الهوتو من جماعة اللاجئين البوروندیين في تنزانيا. وقتل مئات إن لم يكن آلاف من التوتسي، وساد الخوف من أن ما حدث للتوتسي في رواندا، وبالتحديد عمليات الإخضاع والإبادة المنتظمة سيحدث لهم أيضاً. وكان رد التوتسي بالانتقام والقمع سريعا. وكان المثقفون الهوتو هم أول الضحايا أي: طلاب المدارس الثانوية والجامعة، والمعلمون، والممرضون والأطباء والقساوسة ورعاة الأبرشيات والسائقون ومدراء المدارس ورجال الأعمال وأصحاب المتاجر والموظفون المدنيون وموظفو المصارف والأساتذة. وفقدت معظم أسر الهوتو أفرادا منها. وانتقل أرامل الهوتو إلى ضواحي المدينة بعد أن استولى التوتسي على منازلهم. كما لاذ عدد كبير من التوتسي بالفرار. وغادر كثير منهم المنطقة الداخلية لشعورهم بالخوف بين جيرانهم من الهوتو، وانتقلوا إلى بوجومبورا لشغل الوظائف العديدة الشاغرة حاليا. واندفع آخرون إلى احتلال القطاع السهلي الخصب المنتج لزيت النخيل من شاطئ البحيرة الواقعة جنوبي بوجومبورا، بعد فرار عدد ضخم من الهوتو الذين كانوا يعيشون فيه. وتحدثت التقارير عن أعمال للإبادة وعن مصرع مئات الآلاف من الهوتو(١١).

٢٢- وكان لهذه الأحداث أصداء واسعة في بوروندي؛ ومع هذا لم يُفعل شيء على الإطلاق بشأن المذابح. ولم يكن هناك أي تحقيق رسمي فيها، ولا مساءلة ولا جهد مبذول لتقديم المسؤولين عن أعمال القتل إلى العدالة. ومنذ ذلك الحين لم يعد هناك مجال لدخول الهوتو الجيش، ورفض كثير منهم إرسال أطفالهم إلى المدارس، خشية تعرضهم لمذبحة في المستقبل. ولم يكن لدى هؤلاء الذين ذهبوا إلى المدارس أي مثل أعلى. فقد كان المتعلمون الأكفاء المهذبون جميعهم من التوتسي. ووجود جيل "يائس" من الهوتو ما زال حقيقة واضحة الآن في الحياة السياسية للبلد.

٢٣- ولم يكن هناك تقاسم يذكر للسلطة بعد المذابح، ولا حتى بعد أن أطاح نائب رئيس الأركان، الكولونيل جان باتيست باغازا، وهو أيضا من الهيما (جماعة فرعية من التوتسي) بميكومبيرو. ولم تقع مذابح أثناء حكم باغازا الذي استمر ١١ عاما وعاد عدد كبير من اللاجئين إلى ديارهم. وتشير التقارير إلى أن باغازا كان يأمل أن تساعد التنمية على خروج بلده من المأزق العرقي. ويشير المراقبون إلى أنه شرع في سلسلة من الإصلاحات، ولكن دون أن يتصدى للمسألة العرقية(١٢). فجميع حكام المقاطعات كانوا من التوتسي ومعظم القضاة والمدرسين في الجامعات والمدارس، ورجال القضاء ومديري المستشفيات كانوا من التوتسي أيضا. وظل حزب الوحدة والتقدم الوطني حزبا للتوتسي وكان أعضاؤه هم المستفيدون غالبا من أسلوب باغازا في إدارة الاقتصاد. وتشير التقارير إلى استشراء الفساد والمحاباة في نظام باغازا في الأعوام الأخيرة(١٣). وفي تلك الأثناء، شكل النشطون من جماعة اللاجئين الهوتو البوروندیين في عام ١٩٨٠ حزب باليبيهوتو "Palipehutu"، أي حزب تحرير شعب الهوتو، في مخيمات اللاجئين الموجودة في تنزانيا. وفي عام ١٩٨٧ قامت جماعة من ضباط الجيش بعزل باغازا نفسه وأصبح أحد أقاربه، وهو في الوقت ذاته ابن لأحد أشقاء ميكومبيرو، الرائد بيير بويويا، رئيسا.

٢٤- وفي آب/أغسطس ١٩٨٨ كانت آمال الهوتو المحبطة في حدوث تحسن سببا لمئات من حوادث القتل العرقية. ولقي الآلاف حتفهم. وكانت أشد المناطق تأثرا في هذه المرة هي كوميون أنتيغا في مقاطعة

كيروندو وكميون مارانغارا في مقاطعة أنغوزي، وكلاهما متاخم لرواندا. وتغلغل أفراد من حزب تحرير شعب الهوتو من رواندا إلى داخل بوروندي وحدث قتال متقطع حتى انقض الهوتو على جماعة التوتسي، وعدد كبير منهم من اللاجئين الروانديين. ولاحق الجيش المسؤولين المفترضين (وإن كانت ليست هناك معلومات عن مدى المقاومة التي أبداها هؤلاء الناس العزل ضد الجنود)[١٤] وتشير التقارير إلى أعداد ضخمة من المدنيين من بينهم نساء وأطفال قتلوا، في الأيام الثمانية التالية. وتدفق أكثر من ٠٠٠ ٦٠ شخص إلى رواندا عبر المستنقعات ونهر آكانيارو. ولاذ آخرون بمناطق المستنقعات داخل بوروندي. وكانت المذابح مفاجأة حتى للبوروندويين. وكان على الهوتو مواجهة حقيقة أن الجيش ما زال مستعدا لاستخدام أقصى قدر من القوة بينما كان على التوتسي مواجهة حقيقة أنه ما زال بإمكان الهوتو ذبح عدد كبير من التوتسي قبل وصول الجنود إلى ساحة القتال.

(ب) الإصلاحات والانتخابات

٢٥- استغل بويويا أزمة ١٩٨٨ لبدء إصلاحات تحقيقا لمزيد من تقاسم السلطة، بدعم من التوتسي المعتدلين وبتقييد حرية التوتسي المتشددين. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ عين لجنة للوحدة الوطنية، نصفها من الهوتو، ونصفها الآخر من التوتسي، لبحث المسألة العرقية. وقام بتعديل حكومته، بإقصاء من يتصفون بتشدد ملموس، وزيادة عدد الهوتو من ٦ أشخاص إلى ١٢ شخصاً، بحيث أصبحت لهم الأغلبية من مجموع ٢٣ منصباً وزارياً. وأنشأ وظيفة رئيس الوزراء وعين شخصا من الهوتو. واستمر تدفق المعونات إلى البلد، حيث اعتبرته الحكومات المانحة الحل الوحيد المتاح[١٥].

٢٦- ورغم أن الإصلاحات كانت تصاغ ببطء، فقد حدثت زيادة تدريجية في حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير. وانسحب الجيش من الحياة السياسية وأصبح التكافؤ هو المبدأ السائد في التعيينات للهيئات الحكومية الهامة، التي يتألف نصفها من الهوتو والنصف الآخر من التوتسي. وكانت العلامات البارزة الرئيسية هي ميثاق الوحدة والدستور الجديد. وكلاهما كان مسبوقا بتقارير جرى حولها نقاش على مستوى البلد، ورغم أن النقاش كان متكلفا ومرتبا مسبقا، فإنه أتاح للناس البدء في التفكير بإمعان في الأسباب الجذرية لمشاكلهم[١٦]. وفي استفتاء وطني جرى في شباط/فبراير ١٩٩١ أقر ميثاق الوحدة، وهو شرعة للحقوق تمنع التمييز، أما الدستور الجديد، الذي أنهى ٢٦ عاما من حكم الحزب الواحد وأتاح قيام نظام للتعددية، فقد بدأ نفاذه في آذار/مارس ١٩٩٢. ومن العناصر الجديرة بالملاحظة في الدستور الجديد، محاولته إحياء مؤسسة أوبوسينغانتاهي "ubusingantahe"، أي الوجهاء المحليون الذين لعبوا في الماضي دورا حاسما في تشجيع الدمج الاجتماعي في الهضاب.

٢٧- ورغم دعوة الرئيس بويويا إلى الوحدة ورغم إصلاحاته، فإن المشاكل الأساسية لم تعالج إلا بشكل سطحي. فمثلا، خلصت لجنة الوحدة الوطنية بالفعل إلى أن الهوتو هم من يستحقون اللوم على المآسي السابقة وأن الهوتو والتوتسي قد عانوا بنفس القدر. وأية إشارة إلى هذه المآسي كانت تعتبر "ضد الوحدة". وبدأت جبهة فروديبو "Frodebu" (جبهة الديمقراطيين في بوروندي، وتضم نسبة كبيرة من الهوتو) التي أخذت تصعد كقوة، تنادي بأن حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية هي السبيل الوحيد إلى تحقيق الوحدة. وأصبح "العصيان المدني" أمرا مألوفا وانضم عدد كبير من البوروندويين إلى المعارضة.

٢٨- ومرة أخرى واجهت الجهود المبذولة لتحقيق المشاركة في السلطة وزيادة العدالة مقاومة وعنفا من الأجنحة المتطرفة لكلتا الجماعتين. واندلعت أحداث عنف عرقي جديدة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ونيسان/أبريل ١٩٩٢ في بوبانزا وسيبيتوكي، أشعلها النشطون الذين قاموا بالتحريض ضد اللاجئين الروانديين من التوتسي. وكان معظم المهاجمين من قيادات حزب تحرير شعب الهوتو وهم من جماعة اللاجئين الهوتو التي تتميز بدرجة عالية من الوعي والنشاط السياسي. ورغم أن زعماء الحركة في الداخل والخارج قد أنكروا تورطهم، فإن قطاعا متشددا منها أدرك، كما يُدعى، أن إصلاحات بويويا وظهور معارضة داخلية تتألف أساسا من الهوتو يضعف قوة الحركة. وأشارت التقارير أيضا إلى أنه من المحتمل أن تكون الحكومة قد دبرت العنف الذي ارتكبته عناصر الهوتو لتبرير قمعها لحزب تحرير شعب الهوتو. وكانت النتيجة النهائية هي حلهم. ورد الناجون بتنظيم أنفسهم في جماعات أمن أهلية، قامت بعد ذلك بتنفيذ أحكام إعدام على مدنيين من الهوتو جنباً الى جنب مع الجيش. وكانت أزمة تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، بالإضافة إلى تطورات أخرى حدثت في آذار/مارس ١٩٩٢، ذريعة للقضاء على عصبة التوتسي المتشددة الموالية لبغازا داخل الجيش.

٢٩- وكانت الأعمال التحضيرية التي أُجريت لانتخابات الرئاسة في عام ١٩٩٣ هادئة عموما رغم ذلك. وتشكل نحو اثنى عشر حزبا سياسيا، ولكن سرعان ما اتضح أن المنافسة الجارية هي بين حزب الوحدة والتقدم الوطني وجبهة الديمقراطيين في بوروندي. وادعى حزب الوحدة والتقدم الوطني أن جبهة الديمقراطيين في بوروندي تقوم بالتجنيد على أساس عرقي، والصحيح إلى حد بعيد أنه لم يكن في استطاعة الجبهة تجنيد سوى عدد محدود من التوتسي. وادعي من جهة أخرى أن الصحافة، وجانب كبير منها موال لحزب الوحدة والتقدم الاجتماعي قد شوّهت بيانات الجبهة. ورئي أن عجز نظام بويويا عن مواجهة مسؤولية التوتسي، وبخاصة فصيلة الهيما من بوروري، عن أحداث الإبادة التي وقعت في الماضي هو أحد الأسباب التي أدت إلى تضاؤل ثقة الهوتو فيه(١٧).

٣٠- وفي ١ حزيران/يونيه ١٩٩٣، أُجريت أول انتخابات رئاسية يشهدها تاريخ بوروندي في هدوء نسبي، ورغم وجود ادعاءات محدودة بوقوع مخالفات، فإن المراقبين الدوليين الستين والمراقبين المحليين الثلاثمائة قد اعتبروها عموما انتخابات حرة ونزيهة. وفي غضون ٢٤ ساعة كان من الواضح أن مرشح جبهة الديمقراطيين في بوروندي، ميلشور انداداي، قد حقق فوزا ساحقا. وادعى أنصار حزب الوحدة والتقدم الاجتماعي أن الهوتو قد صوتوا ككتلة عرقية. غير أن بويويا ذكر أنه قبل حكم صناديق الاقتراع وحث البوروندين على الاحتذاء به. وبعد بضعة أسابيع، فازت جبهة الديمقراطيين البوروندين بنسبة ٧١,٤ في المائة في انتخابات تشريعية سلمية. وعيّن انداداي توتسيا من حزب الوحدة والتقدم الاجتماعي رئيسا للوزراء. وكان تسعة وزراء من مجموع ٢٣ وزيرا في الحكومة من التوتسي وست وزراء من حزب الوحدة والتقدم الاجتماعي و١٣ وزيرا من جبهة الديمقراطيين البوروندين. وسرعان ما قام الرئيس انداداي بفتح ملفات بالغة الدقة وهي: إعادة ٣٠٠ ٠٠٠ لاجئ من رواندا وتنزانيا إلى الوطن، وفصل الدرك عن القوات المسلحة، وتجنيد ٢ ٠٠٠ جندي، منهم جنود هوتو في هذه المرة، في جميع المقاطعات.

(ج) أحداث تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣

٣١- كانت التجربة في مجال الديمقراطية والمشاركة في السلطة قصيرة الأمد. فقد جرت محاولة انقلابية فاشلة في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٤. وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، أطاح الجنود المظليون من التوتسي

بالرئيس انداداي الذي اغتيل ومعه وزراء آخرون في حكومته. وأشارت التقارير إلى وقوع قتال طائفي شديد حيث انقلب المدنيون الهوتو ضد التوتسي. وعندما أتى الجنود الذين طلب منهم إعادة النظام إلى نصابه وجدوا أن أُسرهم قد قُتلت فهاجموا الهوتو. وغادر اللاجئون من جديد البلد فراراً من عمليات القتل. وأعلن الجيش حالة الطوارئ في اليوم التالي، وأغلق الحدود الوطنية وأعلن عن تشكيل مجلس "للإنقاذ الوطني". وأشارت التقارير إلى أن أسوأ أعمال القتل قد وقعت في مقاطعات روبيجي وأنغوزي وبوبانزا وكيروندو.

٣٢- وأدان المجتمع الوطني والدولي هذه الأحداث إدانة قاطعة؛ وبعد ذلك مباشرة انهار الانقلاب. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، بدا أن الحكومة قد استعادت سلطتها بأعضائها الباقين على قيد الحياة. وبحلول كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، بدأ أولئك الذين فروا أثناء الأحداث في العودة إلى ديارهم. وفي ١٣ كانون الثاني/يناير، انتخبت الجمعية الوطنية رئيسا جديدا، هو سيبريان انتاريامبرا، وهو من الهوتو. وتقلد الرئيس والحكومة منصبيهما في أوائل شباط/فبراير بعد توزيع متأن للمناصب الوزارية في الحكومة (حيث منحت جبهة الديمقراطيين في بوروندي نسبة ٦٠ في المائة من المناصب الوزارية؛ وحصلت المعارضة على نسبة الـ ٤٠ في المائة المتبقية). واندلع عنف خطير في آذار/مارس ١٩٩٤. وفي ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤، قتل الرئيس انتاريامبرا بعد اطلاق النيران على الطائرة التي كانت تقله ومعه رئيس رواندا في كيغالي؛ وحل رئيس الجمعية الوطنية، سلفستر انتيباندوغانيا، محله. وفي المفاوضات التي تلت ذلك، اتخذ الجانبان كلاهما مواقف متشددة: فقد ادعت الأغلبية أن الجيش هو المسؤول عن المذابح، بينما اتهمت المعارضة جبهة الديمقراطيين في بوروندي بالتحريض على المذابح وطالبت بحلها.

جيم - نتائج الصراع

٣٣- إن التشرد، كما سبقت مناقشته، أصبح متوطنا، وبخاصة منذ عام ١٩٧٢، وأثر على حياة جانب كبير من سكان بوروندي. وهذا التشرد هو أشد نتائج الصراع خطورة وإثارة للاضطراب.

٣٤- وكان للنزاع والعنف عدد من الآثار السلبية على التمتع بحقوق الإنسان، وعلى أداء الحكومة والمجتمع ككل. وقد ارتكب أفراد الجانبين المتصارعين تجاوزات خطيرة في مجال حقوق الإنسان أثناء المحاولة الانقلابية لعام ١٩٩٣ وبعدها. وستظل الأرقام الخاصة بضحايا المذابح التي وقعت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ غير معروفة إلى حين عودة السكان إلى ديارهم واستقرار الوضع بشكل كاف في الريف بما يسمح بالتحري عن أماكن الدفن[١٨].

٣٥- وأدت أحداث تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ إلى تعطيل الوظائف العادية للحكومة. وحتى بعد مضي عام، تواجه الوكالات الدولية بين حين وآخر صعوبات في العمل مع السلطات، نظرا لفرار عدد كبير من الموظفين وعدم استئنافهم لوظائفهم. وهذا يؤثر على مجموعة متنوعة من الأنشطة، تشمل توزيع المساعدات الغذائية وتشغيل المستشفيات والمدارس.

٣٦- ومن الآثار الخطيرة الأخرى التمزق الذي أصاب النسيج الاجتماعي. ويشير المعلقون إلى أن الموت قد أصبح ظاهرة يومية إلى حد أنه لم يعد يصدم أحداً. وعلى العكس تماما، انتهى البعض إلى الاعتقاد بأن الحكم لن يستتب إلا عن طريق حرب شاملة. ويكمن الخطر في أن بوروندي ليست محط اهتمام دولي، وليس

من السهل الاعتقاد بأن المجتمع الدولي سيتدخل لمنع هذه المواجهة. ويذكر أن الزعماء والشيوخ التقليديين قد فقدوا الاحترام الذي كانوا يتمتعون به تقليديا بين الشباب. وهذا الجرح بلا شك سيكون أصعب الجروح التئاماً. ومن جهة أخرى، ينبغي التشديد على أن هناك حالات كان الهوتو يقومون فيها بحماية التوتسي والعكس بالعكس. وأشار أحد المعلقين إلى أن أولئك الذين ظلوا على قيد الحياة من اللاجئين يدينون بحياتهم لأبناء الجماعة الأخرى.

دال - الأرض والاقتصاد

٣٧- تشكل الأرض مسألة حيوية فيما يتعلق بأسباب مشكلة التشرد وحلولها. فحيازة الأراضي في بوروندي تتميز بدرجة عالية من عدم الاستقرار. ولا يوجد سوى عدد ضئيل من سندات الملكية القانونية للأراضي، مما يؤدي إلى وقوع خلافات ومواجهات عند إعادة توزيع الأراضي أو تغيير ملاكها. وقد حدث ذلك، مثلا، بعد إعادة توزيع الأراضي التي كانت مملوكة للهوتو الذين غادروا البلد في عام ١٩٧٢ على صغار ضباط الجيش وجنوده. ومنذ ذلك التاريخ تغير ملاّك الأراضي بصورة متكررة، حيث كانت ملكيتها تنتقل إلى آخرين يحصلون بدورهم على سند قانوني بعد سنوات إذا كان الحصول عليها من المالك السابق قد تم بحسن نية (الحائز حسن النية). وحاولت حكومة انداداي إعادة الأراضي إلى الملاّك السابقين العائدين. وأثار هذا خوف الملاّك الجدد من الطرد، وتسبب في توترات لا مفر منها.

٣٨- ويعمل أربعة أخماس السكان في الزراعة. والمزارع صغيرة المساحة عادة نظرا لكثافة السكان (تأتي بوروندي في المرتبة الثانية بين أعلى البلدان كثافة سكانية في أفريقيا، بعد رواندا). بيد أن الأرض ليست مجرد ملكية؛ بل إنها أيضا جزء من هوية الشخص. ولا يعتبر تخصيص الأراضي وتوزيعها مجرد مسألة تقنية، وإنما أيضا مسألة سياسية.

٣٩- ويعتمد اقتصاد بوروندي اعتمادا أساسيا على زراعة الكفاف وتصدير البن والشاي. ويتمتع البلد عادة بدرجة عالية من الاكتفاء الذاتي في الغذاء. وأسفر تشرد أعداد ضخمة من السكان نتيجة لأحداث تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ عن حدوث اضطراب خطير في كل من الاقتصاد النقدي[١٩] واقتصاد الكفاف، مما أدى إلى عجز غذائي خطير وسوء تغذية حاد خلال الشهور الأولى من عام ١٩٩٤. غير أن الوضع قد تحسن في الشهور القليلة الماضية بفضل توافر المعونات الغذائية، وجودة المحاصيل في الفترة من شباط/فبراير إلى حزيران/يونيه، ومشاريع تحسين التغذية. وأشارت التقارير إلى أن سوء التغذية قد تفاقم في مقاطعتي انفوزي وكيانزا، نتيجة لتدفق اللاجئين الروانديين بأعداد كبيرة. كذلك أثرت أزمة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ على الانتاج الحيواني. وأدى تدهور الاقتصاد وتزايد البطالة إلى زيادة أهمية الأراضي لضمان أسباب العيش.

هاء - البارامترات الإقليمية

٤٠- أدت التطورات الإقليمية إلى زيادة تعقيد الوضع في بوروندي: فالوضع السياسي السائد بصورة خاصة في رواندا المجاورة، أثر وسيظل يؤثر بشدة على الوضع في بوروندي. ولهذا فإن أي تحليل يجري للحالة السائدة في بوروندي ولا يشير إلى الحالة في رواندا سيكون تحليلا ناقصا. ومن جهة أخرى، يجب التشديد على أن رواندا تنفرد بتاريخ خاص؛ وأن القوى الفاعلة والتحالفات والسلطة كان لها تاريخيا شكل

مختلف. ولهذا فإن المبالغة في الربط الوثيق بين تحليل الحالة في بوروندي وتحليل الحالة في رواندا يمكن أن يؤدي إلى نتائج مشوهة. وتقدم الفقرات التالية لمحة عامة موجزة عن تاريخ رواندا لتيسير فهم تأثيرها.

٤١- كانت رواندا، شأنها في ذلك شأن بوروندي، جزءا من مستعمرة شرقي أفريقيا الألمانية، ثم أصبحت فيما بعد إقليما من أقاليم الوصاية التابعة لعصبة الأمم تحت الإدارة البلجيكية. ورغم أن الروانديين يشتركون في عدد كبير من الخصائص الثقافية فإن علاقاتهم العرقية لم تكن بنفس درجة الميوعة التي عليها العلاقات في بوروندي. ومن ثم فقد كان بين البلدين اختلاف جوهري في المسار السياسي، حيث حصلت بوروندي على استقلالها في عام ١٩٦٢ كملكية دستورية بينما حصلت رواندا على استقلالها كجمهورية يهيمن عليها الهوتو(٢٠). وإذا كانت رواندا جارا "مخرّبا" لبوروندي، فإن ذلك لا يرجع إلى ما كانت توفره من ملاذ للمتطرفين الهوتو في أحيان كثيرة، بقدر ما يرجع إلى أن تاريخها الحديث يشكل مصدرا قويا للتأثير على كل من الهوتو والتوتسي في بوروندي.

٤٢- وفي الفترة ما بين عامي ١٩٥٩ و١٩٦٦ قُتل آلاف من التوتسي في رواندا وتم الاستيلاء على مواشيهم ونزع ملكية أراضيهم. وهرب عدة آلاف آخرون إلى المخيمات أو البلدان الأخرى، مما أدى إلى ظهور لاجئي بانيارواندا الأوائل. وفي ذلك الوقت نظمت عصابات المغاوير (Inyenzi) وشرعت في شن هجمات على رواندا. وفي كل مرة يقع فيها هجوم، كان التوتسي في رواندا يتعرضون للعمليات الانتقامية، الفورية منها وتلك التي تتم بتدبير من السلطات وكان لروايات الباقين على قيد الحياة، بالإضافة إلى وجود أشخاص من التوتسي الروانديين المسلحين على أرض بوروندي، تأثير بالغ على العلاقات العرقية في بوروندي. واستغل المتطرفون التوتسي في بوروندي المرارة التي كان يشعر بها اللاجئون، وكان بعض هؤلاء اللاجئين حريصاً على ممارسة العنف ضد أي شخص من الهوتو. وعلى عكس ذلك، كانت رواندا ملاذا للمتطرفين البوروندييين من الهوتو. وفي عام ١٩٧٣ استولى الجنرال جوفينال هابياريمانا على السلطة وحكم البلد حتى نيسان/أبريل ١٩٩٤. وكان التوتسي يُستبعدون بصفة منتظمة من المراكز المتميزة، بينما تمتع الهوتو القادمين من منطقة الرئيس بامتيازات كبيرة(٢١). وفي عام ١٩٩٠ قامت الجبهة الوطنية الرواندية (قوة المتمردين بقيادة التوتسي) بغزو رواندا من أوغندا؛ وفي آب/أغسطس ١٩٩٣ وقّعت الحكومة والجبهة الوطنية الرواندية اتفاق سلام في أروشا (تنزانيا) ودعتا الأمم المتحدة إلى ايفاد قوة لحفظ السلم لرصد تطبيق هذا الاتفاق. وشاركت حكومات بوروندي وتنزانيا وزائير وأوغندا بصفة مراقب في سلسلة من الاتفاقات السابقة، عُرفت جماعيا باسم اتفاقات أروشا، وينص أحد هذه الاتفاقات، ضمن جملة أمور، على عودة اللاجئين الروانديين، وعدم استخدام أراضي دول أخرى كقواعد لزعزعة استقرار رواندا، وتجريد الميليشيات من السلاح. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، وافق مجلس الأمن على الطلب الخاص بايفاد قوة لحفظ السلم وأنشأ بعثة الأمم المتحدة لمساعدة رواندا (UNAMIR).

٤٣- ولم يكن إقرار السلم في المنطقة بالأمر السهل. فقد بلغ العنف السياسي في رواندا مدى لم يسبق له مثيل في الأيام التالية ليوم ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (عندما أُسقطت الطائرة التي كانت تقل رئيسي رواندا وبوروندي). وقُتل مئات الآلاف من التوتسي في اعتداءات بقصد الإبادة، كما وقعت اغتيالات سياسية للهوتو. وفي غضون أسبوعين أشارت التقديرات إلى تشرد ما لا يقل عن ٠٠٠ ٩٠٠ شخص بسبب النزاع المسلح في الشمال وهم يعيشون في مخيمات بديلة مؤقتة(٢٢)؛ وبعد زحف الجبهة الوطنية الرواندية واستيلائها على السلطة في تموز/يوليه ١٩٩٤، هرب ملايين من رواندا إلى زائير، وشمالي بوروندي وتنزانيا.

ويرد وصف ظروف هروبهم وحالتهم في تقرير المقرر الخاص عن حالة حقوق الإنسان في رواندا، بعد بعثته الثانية إلى ذلك البلد في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٤[٢٣].

٤٤- وستظل انعكاسات الابادة التي وقعت في رواندا ملموسة في المنطقة لمدة عقود كثيرة قادمة. ونتيجة للأنباء التي ترددت عن وقوع أعمال قتل انتقامية يُدعى أن الجبهة الوطنية الرواندية قد ارتكبتها ضد الهوتو، وللأعمال التي تثني اللاجئين الهوتو عن العودة، بالإضافة إلى الهدف النهائي المتمثل في إنشاء أرض للتوتسي في الجنوب الشرقي، تضاءل الأمل في حدوث تقدم سريع نحو السلم. وسيظل الارتباط وثيقا لا بين الحالة السياسية وحالة حقوق الإنسان في البلدين فحسب بل أيضا بين الاحتياجات الإنسانية للبلدين.

واو - السياق القانوني

٤٥- وقعت بوروندي على عدد من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وأدرجت مجموعة متنوعة من نصوص حقوق الإنسان في دستورها؛ وهي بقيامها بذلك إنما تكون قد اختارت أن تلتزم بحماية الحقوق الواردة في هذه الصكوك لجميع مواطنيها؛ وهذا لا يقتصر على مجرد الامتناع عن ارتكاب انتهاكات بل أنه يشمل أيضا اتخاذ أي تدابير ايجابية لازمة لحمايتهم.

٤٦- وقامت بوروندي بالتوقيع والتصديق على عدة صكوك من بينها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ والاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها؛ واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ واتفاقية حقوق الطفل؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ والاتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة؛ والميثاق الافريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

٤٧- كذلك وقعت بوروندي على الاتفاقية والبروتوكول المتعلقين بمركز اللاجئين بالإضافة إلى اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية المنظمة للجوانب المحددة لمشاكل اللاجئين في أفريقيا. وهذا الصك الأخير يوسّع نطاق مصطلح "لاجئ" ليشمل الشخص الذي "أُرغم، نتيجة لعدوان خارجي، أو احتلال، أو سيطرة أجنبية، أو أحداث تخل بالنظام العام بشكل خطير في جزء من بلده الأصلي أو البلد الذي يحمل جنسيته أو في جميع أنحائه، على مغادرة مكان اقامته المعتاد بغية التماس اللجوء في مكان آخر خارج بلده الأصلي أو البلد الذي يحمل جنسيته". ولهذا التزمت بوروندي بحماية حقوق اللاجئين الروانديين كما يرد في هذه الاتفاقية.

٤٨- ولم توقع بوروندي على اتفاقية منع جريمة الابادة الجماعية والمعاقبة عليها. وهذه الاتفاقية، التي وقع عليها ما يزيد على ٩٠ بلدا، تعلن أن الابادة الجماعية جريمة بمقتضى القانون الدولي، أي جريمة خطيرة ضد قوانين الأمم يعاقب عليها مرتكبها الفرد. وتعرف الاتفاقية "الابادة الجماعية" على أنها ارتكاب أفعال معينة مذكورة "على قصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو اثنية أو عنصرية أو دينية بصفتها هذه". وتشمل الأفعال التي تشكل الابادة الجماعية ما يلي: (أ) قتل أعضاء من الجماعة؛ (ب) إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة؛ (ج) اخضاع الجماعة عمدا لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كليا أو جزئيا. وجريمة الابادة الجماعية جريمة محظورة بمقتضى القانون العرفي الدولي،

ومن ثم فإنها أصبحت قاعدة من القواعد القطعية الملزمة لجميع الدول، كما أكدت لجنة الخبراء، التي أُنشئت وفقا لقرار مجلس الأمن ٩٣٥ (١٩٩٤)، فيما يتعلق بالأحداث الأخيرة في رواندا[٢٤].

٤٩- ولم توقع بوروندي لا على البروتوكولين الاختياريين الملحقين بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ولا على اتفاقية اليونسكو الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم.

٥٠- وفيما يتعلق بالقانون الإنساني الدولي، وقعت بوروندي على اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩. وتنص المادة ٣ من الاتفاقية (وهي مشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع وواجبة التطبيق على حالات النزاع المسلح الداخلي) على حد أدنى من قواعد الحماية للمدنيين. والحالة الواقعية هي التي تحدد ما إذا كانت مجموعة معينة من الأحداث تعد "نزاعا مسلحا داخليا". ويذكر التعليق على اتفاقيات جنيف[٢٥] أنه "بصورة عامة، يجب الاعتراف بأن هذه النزاعات نزاعات مسلحة، تشترك فيها قوات مسلحة عن كل طرف في القتال". ويشير أيضا إلى عدد من المعايير الأخرى مثل وجود طرف متمرد، وله قوة عسكرية منظمة وسلطة مسؤولة عن أفعاله التي يجب أن ترد عليها الحكومة الشرعية باللجوء إلى قوتها العسكرية النظامية. ومن المؤكد أن بعض الأحداث التي وقعت في بوروندي قد تبدو مندرجة في نطاق هذا النص. ووقعت بوروندي أيضا على البروتوكول الاضافي الملحق باتفاقيات جنيف والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية (البروتوكول الثاني لعام ١٩٧٩).

٥١- ويحمي دستور بوروندي، المؤرخ في ٩ آذار/مارس ١٩٩٢، عدة حقوق أساسية لجميع المواطنين، بما في ذلك حرية الانتقال، وحرية الرأي والتعبير والحق في الحياة والسلامة الجسدية. كما أنه ينص على أن أحكام الصكوك الدولية التي انضم إليها البلد تشكل جزءا لا يتجزأ من الدستور.

ثانيا - البعثة ونتائجها

ألف - المناطق التي زارتها البعثة

٥٢- قام الممثل بزيارة المخيمات الواقعة في بعض المقاطعات الشمالية التي توجد بها مجموعات ضخمة من المشردين. وهذه المخيمات هي: رانغو (في مقاطعة كاينزا)، وميراما (في كيروندو)، وموكوني (في موينغا)، وشومبو (في مورامفيا)، وأمبويه (في مورامفيا). كما قام بزيارة لمخيم للاجئين في روكو راميغابو (في كيروندو). وأثناء هذه الزيارات استقبلته السلطات الحكومية والعسكرية لهذه المناطق.

٥٣- يبلغ عدد من تم ايواؤهم في رانغو نحو ٠٠٠ ٥ مشرد (توتسي)، معظمهم من النساء والأطفال، أو بالأحرى من الأرامل واليتامى، نظرا لأن عدد الرجال المشردين، حسبما ذكر المحافظ، لا يتجاوز ٢٥ رجلا (أُشير إلى أن عددا ضخما من الرجال قد قتل في أحداث تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣). وكانت الدفعة الأولى قد وصلت في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، حينما دمرت منازلهم وقُتل أقاربهم؛ واحتمى معظمهم في البداية بالمدرسة القريبة. ومنذ آذار/مارس ١٩٩٤ تضخم المخيم وأصبح الآن مكتظا بالسكان بشكل ملحوظ. ولم يجد عدد كبير منهم حتى المأوى، وشعروا القلق لاقتراب موسم الأمطار (أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر). وكانت أخطر المشاكل التي عانى منها المخيم، وفقا للتقارير، مرض

الدوسنتاريا، ونقص المياه النقية والمضخات، ونقص الخيام والبطاطين، ونقص الأدوية والرعاية الصحية. وذكر أن الأغذية لم تكن تمثل مشكلة خطيرة. بيد أنه لم يكن من المستطاع زراعة الأراضي المحيطة الصالحة للزراعة، لتكملة المساعدات الغذائية، نظرا لعدم توافر البذور للمشردين. وتم إيواء بعض الأطفال في المدارس، وإن لم يكن جميعهم. واخبر الممثل بأن بعض الناس كانوا قد عادوا إلى ديارهم في الشهر السابق وبدأوا في إعادة بناء منازلهم، لكن أحداث عنف جديدة قد أرغمتهم على العودة إلى المخيم. وكان الناس يشعرون أن هناك عددا مفرط الكبر من العصابات المسلحة في المناطق التي ينتمون إليها، وكانوا يخشون العودة رغم المحاولات التي بذلتها السلطات المحلية للقيام بحملة للتهدئة. ولم تشر التقارير إلى وجود مشاكل أمنية خطيرة في المخيم.

٥٤- والصورة مماثلة في ميراما موكوني. وهناك الآن أكثر من ٠٠٠ ٨ شخص في ميراما، معظمهم من التوتسي، يعيشون في أكواخ مصنوعة من أوراق الموز، وبعضها مغطى بغطاء من البلاستيك. وكان مخيم موكوني قد أنشئ في نيسان/أبريل ١٩٩٤ للمشردين الذين تم ايواؤهم حتى ذلك التاريخ في المدارس وفي مباني حزب الوحدة والتقدم الوطني في ميونغ (معظمهم من التوتسي، وإن كان الممثل قد اتيحت له فرصة الحديث مع مشرد قدم نفسه على أنه من الهوتو). ووصل مزيد من المشردين إلى المخيم في نيسان/أبريل في أعقاب عدد من أحداث العنف التي وقعت في المنطقة. وأخبر الممثل بأنه عند عودة الجيش إلى الثكنات في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، قرر عدد كبير من الناس الذين كانوا في حماية الجيش في الهضاب الانتقال معه إلى المدينة. وذكر الناس في موكوني أنهم تلقوا بعض الأغذية من وكالات الاغاثة الدولية، وهم يعتبرونها غير كافية؛ وأبدوا أيضا أسفهم لأن معظم الأغذية ترسل إلى الهضاب والمجتمعات المحلية وليس إلى المخيمات. وفسروا ذلك بأنه محاولة باسم الوكالات الدولية لارغامهم على العودة إلى هضابهم رغم خوفهم من أولئك الذين أرغموهم على الفرار.

٥٥- وكان هناك أكثر من ٠٠٠ ١ مشرد من الهوتو والتوتسي، منهم نحو ٦٠٠ رجل و٤٥٠ امرأة وطفلا تم ايواؤهم في المخيم الواقع في شومبو، بالقرب من مدرسة عندما قام الممثل بزيارة المنطقة. وكان المخيم قد أنشئ في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٤، في أعقاب أحداث عنف. واستطاع بعض الناس جني بعض المحاصيل، لكن ذلك لم يكن كافيا لتغطية احتياجات المشردين؛ ولهذا السبب كان برنامج الأغذية العالمي يقوم بتوزيع الأغذية عن طريق شريك منفذ محلي، ولكن يبدو أن الأغذية لم تسلم إلى ذلك المخيم بعينه، لفترة زمنية أطول من اللزوم، لأسباب لم يستطع ممثل برنامج الأغذية العالمي ولا السلطات الإدارية المحلية تقديم تفسير كاف لها. وذهب بعض الأطفال إلى المدرسة المجاورة وأصبح مدير المدرسة مديرا للمخيم بحكم الواقع. ولم تكن هناك مراكز للصحة في المنطقة ويبدو أن الرعاية الصحية كانت إحدى أكبر المشكلات هناك. وكانت بالمخيم فرقة عسكرية وهي تصطحب الناس بين حين وآخر إلى مزارعهم لجني المحاصيل. ولم يبلغ الممثل بوجود أي مشاكل أمنية في المخيم، ولكن من المحتمل أن يكون وجود سلطات التوتسي هو أحد الأسباب.

٥٦- وفي أمبوي، في مخيم كان يأوي نحو ٥٠٠ ٦ مشرد من مقاطعة مورامفيا خلال الأشهر العشرة الماضية، كانت الظروف أكثر بؤساً نتيجة للازدحام، ومواد الايواء البالية، وعدم كفاية المرافق الطبية والصحية. وكانت هناك مدرسة قريبة لكن الأطفال لم يلتحقوا بها بسبب افتقارهم إلى النقود والملابس. وبالإضافة إلى ذلك، بدا أنه ليس هناك أمل كبير في العودة، نظرا لأن منازل هؤلاء الناس قد دمرت تماما

ولأنه لم يعد هناك استقرار في الهضاب التي أتوا منها. ولكن في هذا المخيم أيضا استطاع البعض العودة إلى أراضيه لجني بعض المحاصيل.

٥٧- ويدار مخيم اللاجئين الذي قام الممثل بزيارته في روكو راميغابو تحت اشراف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وهناك تتولى لجنة الصليب الأحمر الدولية ومنظمة كونسرن CONCERN، وهي منظمة كندية، توفير الأغذية والخدمات الصحية (مستوصف وعيادة). وهناك ثلاثون ألف لاجئ رواندي (معظمهم من الهوتو) وصلوا في الفترة ما بين ١٣ حزيران/يونيه و٦ تموز/يوليه ١٩٩٤ يجري ايوائهم في أكواخ مغطاة بأغطية من البلاستيك، ومدهم بالمياه وأدوات الطهي. وكل عشرة أكواخ في المخيم تؤلف وحدة، وكل أربع وحدات تؤلف "حياً" وكل أربعة "أحياء" تؤلف "قطاعاً". ولم يبلغ عن أي مشاكل أمنية بالنسبة لسكان القرية المحليين، ويستفيد هؤلاء السكان من وجود اللاجئين الذين يقومون بشراء الخشب والمواد الأخرى منهم.

٥٨- وبدا أن أكثر ما كانت تفتقر إليه مخيمات المشردين هو التنظيم الأساسي والدراية اللازمة لإنشاء وإدارة مأوى للسكان المضرورين. وكان هذا هو السبب الجذري في جميع أوجه التباين الموجودة في نوعية الصحة والمياه والاصحاح وتوفير الأغذية بين هذه المخيمات ومخيمات اللاجئين الروانديين. وذكر أحد موظفي الاغاثة أن نقص التنظيم والسلطة في مخيمات المشردين هو أكثر الفروق وضوحا بين المجموعتين من المخيمات.

٥٩- وكان نقص الخدمات الصحية فارقا هاما آخر بين مخيمات اللاجئين ومخيمات المشردين. ولا يبدو أن الامدادات الغذائية كانت تمثل مشكلة خطيرة وإن بدا أن توزيع الأغذية أصعب في حالة مخيمات المشردين. وكان السبب الجوهري في تفوق تنظيم مخيمات اللاجئين يرجع إلى أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاءها المنفذين يبدأون التنظيم ويشرفون عليه. وفي حالة مخيمات المشردين، لا توجد أي وكالة وطنية أو دولية للمساعدة في تنظيم هياكل المخيمات وتوفير الخدمات.

باء - القضايا الإنسانية وقضايا حقوق الإنسان

١ - مشاكل حقوق الإنسان والمشاكل الإنسانية العامة

٦٠- انعكس تفاوت القوة بين التوتسي والهوتو في تمتع مخيمات المشردين التي تأوي أغلبية من التوتسي، بحماية الجيش الذي يشكل التوتسي غالبيته أيضاً، في حين احتمى الشتات، ومعظمهم من الهوتو، بالابتعاد عن الجيش وبالتالي فلم يكن من السهل الوصول اليهم. ويؤكد ذلك المعلومات المتعلقة باحتياجات الإغاثة التي تلقاها ممثل الأمين العام قبل بعثته والتي تفيد بأنه أمكن تزويد المشردين الذين تجمّع معظمهم في المدارس وفي مباني الإدارة العامة قرب المدن، بالخدمات بسرعة نسبية بعد تشردهم، في حين ظل المشتتون بلا رعاية وكانت معاناتهم أشد بكثير من معاناة الآخرين عندما قابلتهم منظمات الإغاثة الدولية. ويعني ذلك أن سبيل النجاة والحصول على المساعدة لم يكن يخلو من العقبات بالنسبة للعديد من المشردين مما أدى الى وفاة الكثير منهم.

٦١- والى جانب حالات الاختفاء المذكورة سابقاً، تفجر العنف في عدة مواطن مؤخراً مما أدى الى ظهور جيوب جديدة من المشردين داخلياً ولا سيما في كايانسا وموينغا ومورامبا وأنغوسي وسيبيتوكي. ويمكن

لتشرد من هذا النوع أن ينتهك عدداً من الحقوق المعترف بها بما فيها حرية الحركة وحرية اختيار محل الإقامة. فقد أوضح حاكم مورامفيا، على سبيل المثال، أن ١١ بلدة من بلدات المقاطعة قد تضررت من عمليات العنف في ١٩٩٣ وأن الهدوء عاد الى معظمها الآن رغم أن المدارس والأسواق لا تزال مغلقة في مناطق عديدة. ومع ذلك لا يزال السكان يفرون من المجتمعات المحلية في روتيغاما وبويا وكيغاما. ويعتقد أن هناك ٠٠٠ ٦٠ شخص مشرد تقريباً في مورامبيا وحدها، يقيم بعضهم في مراكز تتمتع بحماية الجيش ويقيم بعضهم الآخر مع أقارب. ويمكن أن نجد في بعض المخيمات، المشردين الهوتو والتوتسي جنباً الى جنب في حين تأوي مخيمات أخرى التوتسي فقط أو الهوتو أساساً، وذلك حسب الأحداث التي وقعت ومكان وقوعها. ويبدو أن عصابات مسلحة قد هجمت، في بعض الحالات، على بعض البلديات بحجة العنف العرقي السائد، غير أن غايتها كانت في الواقع النهب والسرقة. وفي مثل هذه الحالات يقع الهوتو والتوتسي بلا تمييز ضحايا هذه الجرائم. وقد تشرد عدد كبير من السكان في شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه ولا يزال معظمهم بلا مأوى. كما أن انعدام الأمن داخل المخيمات وحولها قد زاد خلال الأشهر القليلة الماضية وأفيد بحالات اطلاق النار شارك فيها المشردون والسكان المحليون والجيش.

٦٢- أثّر إنعدام الأمن تأثيرا بالغاً على الوضع الغذائي. ويمكن لأقل نذير بتجدد الأزمة أن يؤدي الى تدهور خطير في الوضع يهدد الحق في الغذاء. كما أن المقاطعات التي لم تُشجَّع فيها الأُسر على الاحتفاظ بمخزون غذائي بسبب انعدام الأمن وعمليات النهب، عانت معاناة شديدة من نقص المواد الغذائية. وتعقد الوضع المتعلق بتوفير الأغذية في المقاطعات الشمالية بسبب اختلال الوضع الأمني هناك، فقد أفيد بحدوث حالات سرقة الماشية والبذور والمواد الغذائية نتيجة لتنافس اللاجئين والعائدين والمشردين والسكان المحليين على الامدادات الغذائية المحدودة المتاحة.

٦٣- وكما تقدم ذكره، شارك الجيش في انتهاكات حقوق الإنسان التي أدت الى تشرد السكان. ويرجع ذلك جزئيا الى عدم وجود هيكل واحد لإنفاذ القانون، اذ تقع المسؤولية على عاتق القوات المسلحة والدرك وعدد من دوائر الشرطة المدنية المنفصلة التي لا تعمل بشكل موحد تحت سلطة مشتركة. وتشارك القوات المسلحة بين الحين والآخر في إعادة النظام العام علماً بأنها لا تحصل على تدريب محدد للقيام بهذه المهمة وليس أمام المشاركين في مثل هذه العمليات أي خيار سوى استخدام المعدات العسكرية وفنون القتال العسكرية. وفي مثل هذه الحالات يحتمل حدوث انتهاك لعدد من أحكام القانون الدولي الإنساني كالمادة ١٧ من البروتوكول الاضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف التي تحظر نقل السكان المدنيين لأسباب تتعلق بنزاع.

٦٤- ولا يزال الافلات من العقاب يمثل مشكلة خطيرة للغاية في البلد[٢٦]. فلم تقم العدالة منذ مجازر عام ١٩٧٢، وينطبق نفس الشيء على مجازر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. ووقعت مجازر انتقامية استهدفت التوتسي وعمليات قتل ثأرية واسعة النطاق للمدنيين، وبالتحديد على يد عناصر شاذة لا يسيطر عليها الجيش سيطرة كاملة. وفي جميع هذه الحالات انتُهك الحق في الحياة. وبالاضافة الى ذلك فان الاجرام الذي يزداد يوماً بعد يوم والذي يواكبه انتشار الأسلحة وتكوين ميليشيات عسكرية من الجانبين، يمثلان مشكلتين خطيرتين يجب معالجتهما عن طريق نظام معزز لإنفاذ القانون.

٦٥- وأخبر المسؤولون الحكوميون ممثل الأمين العام مرارا وتكرارا بأن الحكومة لا تستطيع العناية بالمشردين لأنها لا تملك الموارد اللازمة لذلك. ورأى مسؤولون آخرون أن المشكلة لا ترجع الى نقص الموارد

بل الى انعدام الأمن والإرادة السياسية. ورأى بعض المسؤولين الحكوميين أن المشكلة أخطر بالنسبة الى المشردين التوتسي لأنهم كانوا يخشون العودة الى بيوتهم للزراعة، في حين أن المشتتين يستطيعون العودة الى أراضيهم وإن كانوا يختبئون بسبب الخوف. ويعتقد آخرون أنه يمكن للمشردين أن يعودوا الى مزارعهم للزراعة والحصاد، وانهم عادوا فعلاً بين الحين والآخر، وانهم أقل احتياجاً بشكل عام من اللاجئين وبعض العائدين الذين لا يمكنهم الحصول على أي أرض على الاطلاق.

٦٦- وأكد ممثلو الوكالات الدولية أن مسؤولية رعاية المشردين تقع في المقام الأول على عاتق سلطات البلد. ووضّح مندوب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن مكتبه منوط بولاية حماية ومساعدة اللاجئين الذين لا يحصلون، بصفتهم هذه، على موارد كافية ويمكن أن يتحولوا الى مشكلة أمنية خطيرة بالنسبة للسلطات إن لم يُزودوا بالدعم الكافي. غير أن بعض المشردين انتقدوا كون الوكالات الدولية تعاملهم بشكل "تمييزي" وتوفر المساعدة لأعدائهم وليس لهم "الضحايا". وذكر بعض المسؤولين أن السكان يجهلون "القواعد" وإن من شأن التمييز في المعاملة أن يعزز الخطر الذي يمثله اللاجئون على الأمن.

٢ - التمييز في التمتع بحقوق الإنسان

٦٧- نص الدستور، الذي اعتمد عام ١٩٩٢ والذي وافق عليه ٩٠ في المائة من السكان في استفتاء شعبي، على كفالة نفس المركز والحماية للجميع دون تمييز. ولاحظت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري أن ممارسة حقوق الإنسان المجسدة في الدستور كثيراً ما تخضع للمتطلبات العامة التي تحد منها(٢٧). وطلب اجراء اصلاحات عامة فيما يتعلق بالقضاء والخدمة العامة لأنهما لا تعكسان، على وجه الخصوص، التشكيلة العرقية للسكان وتترتب عليهما آثار هامة في جميع قطاعات الحياة العامة. فمثلاً لا يمكن سوى لعدد محدود من المدعى عليهم (معظمهم من الهوتو) أن يحصلوا على مستشار قانوني في المحاكم التي تتألف من قضاة ورجال قانون من التوتسي أساساً. وساهم التمييز في مجال الوصول الى التعليم والقتل المنهجي في أوائل السبعينات لطبقة المثقفين الهوتو، في انعدام مثقفة مشتركة بين العرقين يمكن أن تساعد على تلاحم المجموعتين، فضلاً عن عدم وجود ممثلين من الهوتو يتمتعون بمصداقية سياسية. ومن ناحية أخرى فإن التدابير الفعلية التي اتُخذت للوصول الى الخدمة في المكاتب العامة منذ حزيران/يونيه ١٩٩٣ استتبعت أحيانا حالات تمييز مضاد.

٣- "التطهير العرقي"

٦٨- خلال السنوات القليلة الماضية ومنذ شهر آذار/مارس ١٩٩٤ بالتحديد، وقعت أحداث هي بمثابة التطهير العرقي في مناطق مثل كامنغي وسيبيتوكي، علماً بأن آخر الأحداث التي أفيد بها قد وقعت في منتصف شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وان "البلقنة" التي يمكن أن تترتب على مثل هذه الأحداث أثارت مخاوف المراقبين الدوليين. فقد طُلب من السكان مراراً وتكراراً، أن يهجروا أحياءهم ولم يقرّ لهم قرار منذ ذلك الحين. كما ارتُكبت مجازر لتحقيق هذا الهدف.

٤ - العودة

٦٩- كما سبق ذكره، أبلغ ممثل الأمين العام، أثناء بعثته، بأن الناس بدأوا، في بعض الحالات، في العودة الى ديارهم واسترجاع ممتلكاتهم. ويجري في بعض المناطق ادارة مشروع لتشجيع التصالح والتعايش. ومن البوادر الايجابية، موافقة السكان في بعض البلديات على التعايش ووضعهم استراتيجيات للدفاع عن النفس في بلديات أخرى. وقد بدأ تنفيذ بعض مشاريع العودة. وتقوم وكالات دولية مثل برنامج الأغذية العالمي بتوفير "طرود العودة" للذين عادوا الى ديارهم، غير أن هذه العملية توقفت في بداية حزيران/يونيه ١٩٩٤ بسبب تدهور الوضع الأمني على ما يبدو.

٧٠- تعتقد السلطات أن من المتعذر إعادة الأمور الى ما كانت عليه قبل أحداث تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ في مجالات عديدة. ويرجع سبب بقاء معظم التوتسي في المخيمات الى شعورهم بالحاجة الى حماية الجيش المستمرة. وذكر العديد من المشردين التوتسي الذين تحدثوا إلى ممثل الأمين العام أنهم لا يستطيعون العودة الى بيوتهم لأنهم يخشون جيرانهم الهوتو. ومن ناحية أخرى كثيراً ما قيل أن سبب الاحتفاظ بالتوتسي في المخيمات يعود الى طلبهم للحماية بقدر ما يعود الى أسباب تتعلق بالمناورات السياسية التي تمارسها النخبة التوتسية أو الجيش في بعض الحالات. ويقال ان إرجاع سبب ذلك الى التهديد الذي يطرحه الهوتو يرمي الى اعطاء التوتسي عذراً وأداة تأثير في المفاوضات السياسية.

٧١- ويرى ممثلو الوكالات الدولية أنه لا جدوى من التدخل في مخيمات المشردين اذ يمكن للسكان، في حالات عديدة، العودة الى ديارهم. وهم يشعرون أن من شأن بقاء هؤلاء السكان في المخيمات أن يؤدي الى اصابتهم بأعراض الاتكالية التي ينبغي تفاديها، وأن توقعهم في حلقة مفرغة. وبدأت بالفعل تظهر علامات تدل على عدم رغبة المشردين في التعاون وفي القيام بمبادرات للمساعدة الذاتية. ولهذا السبب وضعت الوكالات الدولية في حالات عديدة مشاريع مساعدة "موجهة نحو المجتمع المحلي" يراد منها تحقيق الفائدة للذين عادوا والذين مكثوا في بيوتهم على حد سواء.

٧٢- وفي المدى البعيد سيخلق هذا الوضع مشكلة كبيرة. وعليه ينبغي البحث عن حلول بديلة في الحالات التي يُعتبر من المستحيل فيها العودة الى المناطق الأصلية إما بسبب انعدام الأمن المتأصل أو المخاوف المتجذرة وذلك من أجل تحقيق جملة حقوق منها الحق في مستوى معيشة ملائم والحق في الملكية وفي التعليم وفي لم شمل الأسرة وفي الخصوصية والعمل والتحرر من المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ويبدو أن واحدا من هذه الحلول يتمثل في تسليم المشردين المخيمات التي أخلاها اللاجئون الروانديون. غير أن هذا الحل مثير للجدل، اذ أن بعض هذه المخيمات، وعلى الأخص الأرض التي كان يستخدمها اللاجئون الروانديون، يمكن أيضاً إعطاؤها للاجئين البوروندیين العائدين. وكما تقدمت الإشارة اليه قد يتعذر على العائدين الرجوع الى ديارهم مباشرة، اذ أن أشخاصاً آخرين قد انتقلوا الى الأراضي التي كانوا يشغلوها قبل أن يصبحوا لاجئين، قبل فترة قد تبلغ ٢٠ عاماً في بعض الحالات. وسيكون من الصعب حل هذه المشكلة نظراً للكثافة السكانية والاستخدام المكثف للأرض لأغراض زراعية في كل أنحاء البلد.

٥- المشاكل الخاصة التي تواجه النساء والأطفال

٧٣- لاحظ المراقبون المشاكل النفسية والاجتماعية الخطيرة التي تواجه النساء والأطفال المتضررين من الأزمة. وجاء في التقارير أن التجاوزات ضد النساء، ولا سيما أثناء أحداث عنيفة، شملت قتل أطفالهن أو أزواجهن على مرأى منهن واغتصابهن وفقدان بيوتهن وسُبل عيشهن. ومن شبه المستحيل إجراء مقابلات بشأن هذه المواضيع خلال زيارة قصيرة جدا، وعلى الأخص عندما يُجبر الفرد على سرد أحداث مأساوية دون تزويده بمساعدة نفسية واجتماعية فورية. وإن حالات الكبت الثقافي المرتبطة بمواضيع كالجنس والآثار الاجتماعية والقضائية الخطيرة للاغتصاب والعنف المرتكب ضد النساء تضاعف مشكلة الصمت وتثير أحقاداً عميقة. ويقال إن جيلا كاملا من الأطفال قد نشأ في ظل ثقافة الثأر. وذكرت إحدى المنظمات التي تعمل من أجل الأطفال أن المشكلات العرقية تحدث أحيانا بين الأطفال الذين ينتمون إلى مجموعات مختلفة، علما بأنهم ينسجمون مع بعضهم بشكل عام عندما يتم ادماجهم (في المخيمات أو المدارس مثلا).

٧٤- ويبدو أن النساء لا يؤدين أي دور في تنظيم أو تمثيل مخيمات المشردين. فكلما طلب الممثل أن يتحدث إلى أشخاص يمثلون المشردين، تقدم إليه الرجال عادة بالرغم من أن النساء والأطفال يمثلون الغالبية العظمى لسكان المخيمات. ويمكن بسهولة التكهن بآثار ذلك على توزيع الغذاء والإمدادات.

٧٥- تمثل الصحة أحد المجالات التي يواجه فيها السكان المشردون والمشتتون بشكل عام بعضا من أخطر المشاكل، ويرجع ذلك إلى حد بعيد إلى اضطراب الخدمات الصحية (يقال إن نظام الصحة الوطنية يعمل بنسبة ٥٠ في المائة من قدرته ما قبل الأزمة). ويعاني الأطفال بشكل خاص من سوء التغذية المزمن والملاريا والالتهابات الرئوية والاسهال والزحار. ومن المشاكل الخطيرة الأخرى التي يواجهها السكان بشكل عام، وجود نحو ٢٠ ٠٠٠ طفل توفى آباؤهم بسبب الايدز. ويقال إن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشري أكثر انتشارا بين سكان المدن منه بين سكان الريف. وبيّنت الدراسات المتعلقة بالتشرد الداخلي في بلدان أخرى تصاعد معدلات الولادة في مخيمات اللاجئين. ويمكن أن يعني ذلك أيضا زيادة في الإصابة بفيروس نقص المناعة البشري وغيره من الأمراض التي تنتشر عن طريق الجنس، لا سيما عندما تتسم الخدمات الصحية بعدم الكفاءة الفاضح، وبالتالي فإن الحق في الصحة مهدد في مثل هذه الظروف.

٧٦- وإن التوصل إلى حل دائم هو أصعب بالنسبة للنساء بشكل عام والأسر التي تكون رّباتها النساء بشكل خاص منه بالنسبة لأفراد المجتمع الآخرين، حيث تزداد مشكلة نقص الأرض تعقيدا لأن النساء لا يرثن الأرض سواء من أزواجهن أو آبائهن. وإن التباين في المعاملة القانونية للنساء وعدم وجود إجراءات تنفيذية لضمان معاملتهن معاملة عادلة، يمثلان انتهاكا لأحكام حقوق الإنسان التي تحظر التمييز القائم على الجنس.

جيم - دور المجتمع الدولي

٧٧- لقد نشط المجتمع الدولي في بوروندي على المستويين السياسي والإنساني وعلى مستوى حقوق الإنسان. فلم ينقطع سيل البعثات والأنشطة المتزايدة خلال الأشهر الاثنى عشر الماضية. وإذا كان قد تعذر منع المجازر التي وقعت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، فقد أمكن تفادي مجزرة أخرى مماثلة للمجزرة التي شهدتها رواندا. ولا يمكن استبعاد فرضية أن المجتمع الدولي بشكل عام والأمم المتحدة بشكل خاص هما صاحبا الفضل، الى حد ما، في تفادي هذه المجزرة نتيجة للاهتمام والقلق الذي أبدياه. وتصف الفقرات

التالية عمل الوكالات الدولية الموجودة في بوروندي. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن عمليات الحماية والمساعدة الدولية انطوت على أوجه قصور خطيرة فيما يتعلق بالمشردين تحديداً. ولئن كانت هناك أسباب هامة وراء عزوف الوكالات عن المشاركة في هذه العمليات مثل الاستغلال السياسي للمساعدة الإنسانية ومشكلة عدم وجود من يتحمل مسؤولية المشردين داخليا، فإن المشردين والمشتتين داخليا في بوروندي يظلون الى حد بعيد عرضة للاهمال.

٧٨- وبعد أزمة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ تم إيفاد مساعد الأمين العام للشؤون السياسية إلى البلد وقام الأمين العام بعد ذلك بفترة قصيرة بتعيين ممثل خاص له في بوروندي. وقد أدى الممثل الخاص دورا هاما في تسهيل الحوار والتوصل الى تسوية على الساحة السياسية وفي تشجيع العودة إلى الحياة المؤسسية الطبيعية. وأوفدت منظمة الوحدة الأفريقية بعثة للحماية والمراقبة من أجل استعادة الثقة في بوروندي (MIPROBU)، تتألف حاليا من قوة قوامها نحو ٤٠ ضابطا[٢٨]، وتتمثل مهمتها في حل النزاع وتحقيق التصالح الوطني. ويشارك الممثل الخاص لمنظمة الوحدة الأفريقية كمراقب ومستشار في المفاوضات السياسية. وقد ساعد دوره، شأنه شأن نظيره من الأمم المتحدة، على تحلي الأطراف بالانضباط والاعتدال أثناء المفاوضات.

٧٩- ووفّرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الحماية والمساعدة لنحو ٠٠٠ ٢٥٠ لاجئ رواندي في نهاية آب/أغسطس ١٩٩٤، كان معظمهم موزعا على ثمانية مخيمات. واضطلعت المفوضية بالتعاون مع شركائها التنفيذيين ووكالات أخرى، بعدة مبادرات لفائدة ٠٠٠ ٨٢ عائد و٠٠٠ ١٦ مشرد، ركزت بصفة خاصة على الزراعة والمأوى والبُنى الأساسية للمجتمعات المحلية. وقد تركزت هذه المبادرات أساسا في مناطق عودة اللاجئين البوروندیين السابقين. وتدير المفوضية مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة برنامجا للأسر الحاضنة من أجل الأطفال الوحيدين القادمين من رواندا. وعيّن المفوض السامي مبعوثا خاصا لوسط أفريقيا وأنشأ وحدة للاستجابة العاجلة لتعزيز العمليات في المنطقة وفي المقر.

٨٠- يضطلع برنامج الأغذية العالمي بإدارة المساعدة الغذائية لنحو ٠٠٠ ٥٥٠ مشرد في بوروندي. ومن المزمع تخفيض عدد المستفيدين وإعادة توجيه البرنامج نحو تأهيل العائدين ومساعدتهم، في المستقبل. وقد انقطعت عمليات برنامج الأغذية العالمي بسبب حالة الطوارئ في مخيم اللاجئين في غوما بزائير من جراء عطب في أنانيب المياه والتنفيذ غير الفعال للبرنامج على يد الشركاء التنفيذيين المحليين غير أن من المتوقع أن تعود العمليات إلى مجراها الطبيعي مع استقرار الوضع في رواندا وبوروندي.

٨١- وتضطلع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، في اطار ولايتها بمجموعة متنوعة من الأنشطة لفائدة المشردين داخليا، كالاصحاح والمشاريع الصحية في مخيمات بوجنبوره. وتؤثر مشاريع أخرى مثل انتاج مواد تعليمية عن السلم وحقوق الإنسان وتوزيعها على المدارس الابتدائية، تأثيرا مباشرا على المشردين وإن كانت لم تصمم لغرض هؤلاء على وجه التحديد.

٨٢- كانت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أولى الوكالات الدولية التي عملت على التخفيف من محنة المشردين داخليا وبقية السكان المتضررين في البلد بعد أحداث شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ وعلى الأخص في المجال الطبي. فقد قامت بوزع فرق من الأطباء والممرضات في الوقت الذي كانت فيه الوكالات الأخرى تنسحب من البلد. وتمثّل مسار عملها في تقديم المساعدة على مستوى التلال، ولم تعمل في مخيمات اللاجئين إلا كحل أخير. وفي وقت لاحق قللت برامجها لمساعدة المشردين بالتدريج وحولت

مسؤولية العديد من أنشطتها الى الأمم المتحدة. ومع تفاقم الوضع في المخيمات فكرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في إيفاد فريق لإعادة تقييم وضع المشردين داخليا، وكانت في نفس الوقت تنفذ أنشطتها الاعتيادية المتعلقة بالحماية (زيارة المعتقلين، التدريب على القانون الانساني، البحث عن أفراد الأسر المفقودين).

٨٣- يضطلع برنامج الأمم المتحدة الانمائي بتسهيل أنشطة التنسيق؛ وقد وقّع، في شهر حزيران/يونيه ١٩٩٤، اتفاقا مع الحكومة نص على دعم الحكومة في مجال تنسيق المساعدات الإنسانية وتنفيذ برنامجها لإعادة التأهيل وإعادة البناء وانعاش الاقتصاد، والتمس توجيه نداء موحّد مشترك بين الوكالات للاستجابة للاحتياجات الغذائية والصحية وفي مجال الاصحاح لنحو ٠٠٠ ٢٥٠ مستفيد. ويجري التركيز على إعادة التأهيل وتنمية القدرات المؤسسية وتعزيز الإدارة المحلية وبرنامج الميزانية والتعليم والصحة وبرامج التعمير الصغيرة في كاروزي وغيتيجا في الأجلين المتوسط والطويل. وأوفد برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين بدوره متطوعين للعمل مع الوكالات الدولية في البلد.

٨٤- وشارك المفوض السامي لحقوق الإنسان ومركز حقوق الإنسان، منذ نيسان/أبريل ١٩٩٤، في مجموعة من الأنشطة المرتبطة بولاية المفوض السامي المتعلقة بالدبلوماسية الوقائية بصفة خاصة[٢٩]. وأجرى المفوض السامي بعثتين الى البلد في أيار/مايو وآب/أغسطس ١٩٩٤، ووقع اتفاقا مع الحكومة في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ لتوفير مشروع للمساعدة التقنية والخدمات الاستشارية. وكان أحد عناصر المشروع هو توعية الشباب ورجال القضاء والجيش والشرطة والمحامين والسكان بشكل عام بحقوق الإنسان والسلم. وكان من المزمع دمج هذه المبادرة في مشاريع اليونيسيف واليونسكو ذات الصلة. وفي إطار تنفيذ هذا المشروع قام المركز ببعثة لتوفير المساعدة التقنية في مجال التدريب على حقوق الإنسان لوكالات إنفاذ القانون وذلك في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وشمل المشروع عنصرا آخر هو برنامج لتعزيز النظام القضائي.

٨٥- والتقى ممثل الأمين العام بعدد من المنظمات غير الحكومية في بوروندي، العاملة بالدرجة الأولى في مجالات المساعدة الإنسانية والإغاثة العاجلة، منها منظمة "أطباء بلا حدود" والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والاتحاد الدولي ومنظمة "أرض البشر". كما كانت منظمات غير حكومية أخرى مثل منظمة "تدابير المساعدة" والاتحاد الدولي للجمعيات الخيرية والاجتماعية الكاثوليكية (كاريتاس) والاتحاد العام للهيئات المسيحية المعنية بالخدمة الدولية الطوعية، نشيطة بدورها في البلد. وبالاضافة الى ذلك تلقت بوروندي مساعدات ثنائية من حكومات متبرعة (بما فيها فرنسا وبلجيكا والصين والولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا ومصر) ومن مكتب الشؤون الإنسانية للجماعة الأوروبية.

٨٦- تمسكت وكالات الأمم المتحدة على الدوام بموقفها القائل بأن مسؤولية تنسيق الأنشطة الإنسانية يقع على عاتق الحكومة. وقامت هذه الوكالات خلال العام الماضي بتشجيع الحكومة على استئناف وظائفها الاعتيادية وإعادة فتح المدارس والمستشفيات، بدلا من فتح مدارس ومرافق صحية في مخيمات المشردين تستهدف وتُفيد مجموعة اثنية واحدة فقط.

٨٧- وتواجه الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية التي تعمل في بوروندي مشكلات مختلفة يتعلق معظمها بالمحافظة على مستوى المساعدة الإنسانية الموجهة للبلد وبالوضع الأمني. وأدت عمليات "المدينة التي لا حياة فيها" وغيرها من حوادث العنف التي وقعت منذ شهر آب/أغسطس ١٩٩٤، الى توقف العمليات

في الميناء بين الحين والآخر مما أدى الى انقطاع سلسلة الإغاثة الإنسانية في مناسبات عديدة. وأفادت الوكالات الإنسانية بوجود نقص في الامدادات المخصصة للمشردين والعائدين واللاجئين وغيرهم من الأشخاص المتضررين في البلد، نتيجة لتحويل الموارد على أثر أزمة رواندا، وعياء الجهات المانحة. وقد تأثر أفراد الإغاثة من الإجرام وإنعدام الأمن وتعرض العديد منهم للمضايقات والتهديد. وعلى أثر اغتيال أحد متطوعي الأمم المتحدة، وهو موظف في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في كيروندو في شهر آب/أغسطس ١٩٩٤، قررت عدة منظمات غير حكومية أن تنسحب.

٨٨- وبُذلت جهود كبيرة في رواندا لتوفير المساعدات الانسانية العاجلة للاجئين والمشردين وتشجيعهم على العودة الى ديارهم بعد أحداث نيسان/أبريل ١٩٩٤. وفي نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ كان الهيكل المؤسسي يتألف من الممثل الخاص للأمين العام في رواندا ومكتب الأمم المتحدة للطوارئ في رواندا الذي يترأسه الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصفته المنسق المقيم، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة وبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا واللجنة الدولية للصليب الأحمر وعدد كبير من المنظمات غير الحكومية[٣٠].

٨٩- أنشأ المفوض السامي لحقوق الإنسان مكتبا في رواندا في حزيران/يونيه ١٩٩٤ يقدم خدماته الى جملة جهات منها المقرر الخاص للجنة[٣١] ولجنة الخبراء[٣٢]. واوصى المقرر الخاص، في تقريره المؤرخ في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٤، إيفاد ٢٠ أخصائيا في حقوق الإنسان لرصد "الطرق الإنسانية" التي أقيمت لعودة اللاجئين والمشردين وكذلك مواقع العودة[٣٣]. وفي نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ كان قد تم وزع ٥٢ أخصائيا في الرصد تتمثل إحدى مسؤولياتهم في تمهيد عودة اللاجئين والمشردين وإعادة بناء المجتمع المدني. وذكر الأمين العام في تقريره المرحلي الى مجلس الأمن[٣٤]، أن الوكالات الإنسانية توصلت الى اتفاق للتركيز على تمهيد عودة المشردين داخليا الى مناطقهم الأصلية إذ سيتعذر السكن في المخيمات خلال موسم الأمطار.

دال - البحث عن حلول دائمة

٩٠- قبيل زيارة ممثل الأمين العام المعني بالمشردين داخليا، عُقدت سلسلة من المفاوضات الطويلة دامت عدة أشهر، بين أحزاب الأغلبية (المسماة قوات التغيير الديمقراطي بما فيها الجبهة الديمقراطية في بوروندي وأحزاب أخرى عديدة) وأحزاب المعارضة (المسماة أحزاب المعارضة السياسية بما فيها حزب الوحدة والتقدم الوطني وأحزاب أخرى) بمساعدة قادة الكنيسة وزعماء المجتمع وبمشاركة ممثلي منظمة الوحدة الأفريقية والأمين العام للأمم المتحدة بصفتهما مستشارين. وقد عرقلت عناصر متطرفة المفاوضات أحيانا (طلاب وعاطلون عن العمل من ناحية وأعضاء سابقون في حزب تحرير شعب الهوتو وآخرون من ناحية أخرى) وطرحت طلبات اضافية على مائدة المفاوضات هددت المحادثات بالانهيار. فخلال زيارة ممثل الأمين العام مثلا طالبت المعارضة (التوتسي) أن يُعيَّن، الى جانب الرئيس المنتخب (وهو من الهوتو بشكل شبه مؤكد) ورئيس الوزراء (من المعارضة التوتسي)، نائب للرئيس ينتمي الى المعارضة هو الآخر. ويُعزى عدم انهيار بوروندي ولا سيما منذ أحداث نيسان/أبريل ١٩٩٤ وما تلاها من تقدم الجبهة الوطنية الرواندية في رواندا وسيطرتها على السلطة، الى قيادة المعتدلين وقوات المصالحة في البلد.

٩١- وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ وقّع عدد من مجموعة واسعة من أحزاب الأغلبية والمعارضة "معاهدة حكم" عـُرفت بأنها "اتفاق أبرم بين الأحزاب السياسية لإقامة مؤسسات التوافق لاستعادة السلم والأمن والثقة وإقامة دولة القانون واعادة تأهيل البلد اقتصاديا" (المادة ٤). وتنص هذه المعاهدة على أن يوقع رئيس الوزراء، الذي ينتمي الى "أسرة سياسية" مختلفة عن الأسرة السياسية التي ينتمي اليها الرئيس، على كل القوانين التي يصدرها رئيس الجمهورية (المادة ٢٤)؛ وأن يعمل الرئيس عن كثب مع مجلس الأمن الوطني الذي يتألف من الرئيس ورئيس الوزراء وعدد من الوزراء الآخرين وممثلي الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، وأن تتقاسم العضوية في مجلس الأمن الوطني أحزاب الأغلبية والأقلية بنسبة ٥٥ في المائة مقابل ٤٥ في المائة على التوالي. ويناقش المجلس كل القرارات الرئاسية ذات الأهمية السياسية (مثل إعلان الحرب، الوساطة الأجنبية أو التدخل العسكري، تعيين عسكريين ومسؤولين مدنيين رفيعي المستوى، اصدار القوانين، اللجوء الى الاستفتاء الشعبي وتعديل الدستور). كما يدعى المجلس الى أداء دور المصالحة بين مختلف مؤسسات الدولة عند الاقتضاء (المادتان ١٦ و١٧). وعلى غرار تشكيل مجلس الأمن الوطني ستمنح ٥٥ في المائة من المناصب الوزارية لأحزاب الأغلبية و٤٥ في المائة منها لأحزاب المعارضة. ومن المتوقع أن يـُعيـّن جميع أفراد ملاك الحكومة (باستثناء الجيش ووزارة العدل) استنادا الى هاتين النسبتين. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ شكل رئيس الوزراء الحكومة عملا بما نصت عليه المعاهدة.

٩٢- كما تسند المعاهدة الى الرئيس مجموعة متنوعة من المسؤوليات بما فيها: العودة الى السلم والأمن ونزع سلاح المدنيين وحل ميليشيات الطرفين وعودة المشردين واللاجئين واعادة تأهيلهم في كنف الأمن وتنظيم نقاش وطني عن المشاكل الجوهرية التي يواجهها البلد بغية اعتماد ميثاق وطني للتعايش السلمي وتثقيف السكان في مجال السلم واحترام الحق في الحياة والتسامح والقيم الديمقراطية وإجراء تحقيقات وطنية ودولية في أحداث تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ ومعالجة مشكلة شتات البوروندیين وصون الحريات الأساسية للفرد واستقلال القضاء.

ثالثا - استنتاجات وتوصيات

الف - المشكلة وحلولها الممكنة

٩٣- ترجع مشاكل التشرد الداخلي في بوروندي الى النزاع العرقي بين التوتسي والهوتو في المقام الأول وهو نزاع دبرته النخبة السياسية للمجموعتين الى حد بعيد. وبالتالي فلا بد أن تكون الحلول الدائمة سياسية وأن تحترم مبادئ حقوق الإنسان الأساسية. وقد تبين أن من الصعب للغاية ايجاد صيغة تحظى بموافقة الطرفين إذ لا يوجد غالب ولا مغلوب في هذا النزاع.

٩٤- وترتبط أهم عوامل المجابهة بين الهوتو والتوتسي ارتباطا وثيقا بتاريخ الأمة كما ورد وصفه أعلاه. وهذا التاريخ روي تكراراً وبشكل دائب أثناء بعثة ممثل الأمين العام مع تسليط الأضواء بصفة خاصة على عمليات اغتيال القادة السياسيين لأسباب عرقية والعنف بين المجموعتين والمجازر التي تلتها. وقد تفجع البوروندیون بصفة خاصة لزواج الملكية التي كانت رمزا للأمة وحافظت على وحدة البلد عن طريق نظام معقد من الميزات والالتزامات التي تمليها المحسوبية. وارتبط زوال الملكية ارتباطا وثيقا بالانهيار شبه الكامل للادارة والقيادة الاجتماعية على جميع المستويات مما ترك المجال مفتوحا أمام المقاولين السياسيين الذين عمّ الارتياب منهم كل أنحاء البلد على ما يبدو.

٩٥- إن طبيعة التشكيلة العرقية للبلد وعدم التوازن في توزيع السلطة على أساس عرقي يحددان على ما يبدو الخيارات المتاحة للبوروندديين. ولما كانت المجموعتان العرقيتان متشابكتين، كما سبق ذكره، فلا يمكن التفكير في تقسيم البلد على أساس عرقي. وعلى الرغم من أن الهوتو هم الأغلبية الساحقة التي تفنم من الديمقراطية الانتخابية، فإن السلطة الفعلية للدولة من الناحيتين العسكرية والاقتصادية لا تزال كامنة في أيدي التوتسي. وإزاء العنف المدمر الذي لا يمكن أن يحقق الانتصار لهذا الطرف أو لذاك، يبدو التنازل العملي ضروريا لتحقيق الاصلاح طويل الأجل والتركيز على التعليم في ذات الوقت. ويبدو أن هذا الاصلاح يتمحور حول ثلاثة مجالات كبرى هي الأرض والجيش والقضاء. وقد سبق أن فشل اختبار السلم مرة ولا يسعه أن يفشل مرة ثانية.

٩٦- وحتى في حالة تحقيق السلم يمكن أن نتوقع أن تواصل بعض العناصر تهديد الأمن عن طريق أعمال ارهابية وهجمات مسلحة. وبالتالي يجب أن تجعل الحكومة من نزع سلاح الميليشيات، أولوية لها. كما يرجح أن يستمر العنف التلقائي بين التوتسي والهوتو. وتعتمد الى حد كبير امكانية تفاقم هذه الأحداث على دور الجيش وموقفه. ولذلك فإن من المهم أن تحتفظ قيادة قوات القانون والنظام بسيطرتها على القوات المسلحة لتفادي الفوضى. وفي نفس الوقت ينبغي أن يصبح الجيش أكثر تمثيلا لمجمل السكان.

٩٧- وستظل القضايا المتعلقة بالأرض تؤثر على السياسة والاستقرار. وستمثل إدارة الأراضي التي أخلاها اللاجئون الروانديون العائدون الى رواندا (المجموعة القديمة المؤلفة من التوتسي أساسا) جزءا من النقاش السياسي. فيمكن أن تتصاعد التوترات فيما يخص البت في ما اذا كان ينبغي تخصيص الأرض للعائدين البوروندديين (الهوتو) أو للأشخاص المشردين (التوتسي). وينبغي معالجة موضوع الأرض ومركز العائدين والمشردين وتقديم توصيات بشأ، الاصلاحات القانونية اللازمة وطبيعة الهياكل الإدارية التي ينبغي وضعها لضمان حلحلة هذه المشكلة المعقدة على أساس نزيه. ونظراً للآثار السياسية التي ستترتب على أي عمل في هذا المجال، ينبغي التماس المساعدة من وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات المختصة ذات الصلة.

٩٨- وتمثل بوروندي نمطاً شاذاً من أنماط التشرد. إذ أن المشردين، في معظم البلدان الأخرى التي زارها ممثل الأمين العام، ينتمون عادة الى فئات محرومة ولا يحصلون على مزايا خاصة من النظام بصورة عامة. أما في حالة بوروندي فالعكس هو الصحيح غالبا. فإن وجود التوتسي في المخيمات مثلا، بدلا من أن يكون شاهدا على حرمانهم هو راجع الى حاجتهم لحماية الجيش. ومن المفارقة أن الحصول على مزايا كثيرا ما كان مصدر لبؤس التوتسي المشردين. وهذه حقيقة لا بد أن يدركها المسؤولون عن شؤون البلد ويتحملون المسؤولية عنها. ومن ناحية أخرى ينبغي للسياسيين، أياً كان انتماؤهم، أن يدعموا على نحو لا لبس فيه السلم بدلا من الكراهية وأن يحاولوا تحرير السياسة من الانشقاقات والانقسامات العرقية.

٩٩- وإذا صمد الاستقرار السياسي فسيكون للسكان المشردين مزيد من الضمانات للعودة إلى ديارهم وزراعة الأرض من جديد. وفي هذه الحالة سيكون من الضروري توفير المساعدة على إعادة بناء المساكن المهدمة ولزراعة البذور وحصد المحاصيل الغذائية. ويعتمد توفير أي مساعدة نفسية واجتماعية إضافية على مثل هذا الاستقرار، إذ إن توفير مثل هذه المساعدة يتطلب قدرا من الأمل في مستقبل أفضل ووجود بيئة يمكن في ظلها إعادة بناء الثقة في النفس وفي الجيران.

١٠٠- وفي نفس الوقت لا يمكن تصور إعادة البناء في بيئة معادية. ولهذا السبب فإن مشاريع إحلال السلم والعودة الى التعايش والتصالح التي سبق طرحها تستوغ المزيد من الدعم والمشاركة من قبل المجتمع الدولي بالاضافة إلى تكرار عمليات التقدير والتقييم لضمان تحقيق أهداف هذه المشاريع. وينبغي أيضا ألا نأل جهداً لاستكشاف مبادرات سلمية أخرى مثل إمكانية تشجيع التصالح الإثني عن طريق برامج إذاعية نظرا للقوة الهائلة التي تمثلها "آلة الشائعات".(٣٥)ومن الصعب في المرحلة الحالية معرفة كيفية إعادة تنظيم الحياة في البلدات وما إذا كان يمكن مؤسسة أو بوسينغاتا (ubusingantahe) وهي مجموعة من الوجهاء المحليين. ويبدو أن من الضروري إجراء بحث متعمق في مجال بناء المجتمع المحلي. ويمكن للمنظمات غير الحكومية أن تؤدي دورا هاما في مجال النهوض بالحوار بين المجموعات الإثنية على جميع المستويات.

١٠١- ومن خصائص الحياة الاجتماعية الراهنة في بوروندي، الغياب شبه الكامل للمشاريع الاجتماعية أو التخطيط لمثل هذه المشاريع. ولا بد من تغيير هذا الوضع ولا سيما فيما يتعلق بالشباب. وكما يقول أحد الوزراء فإن البوروندیين قلما يتخذون أي مبادرة، لوحدهم ولكنهم يمكن أن يتسموا بحيوية كبيرة عندما يكونون أفراداً في مجموعة. وينبغي الاستفادة من هذه الخاصية عن طريق إنشاء منظمات شعبية لدعم نظام العدالة أو لأغراض إعادة التأهيل والتنمية الاقتصادية.

باء - المعايير الدولية لحقوق الإنسان

١٠٢- لا شك في أن الحكومة المدنية مستعدة لحماية حقوق الإنسان. ففي ١٩٩٤ اشتركت في تقديم قرار عن وضع حقوق الإنسان في بوروندي كما انضمت إلى سبعة صكوك عن حقوق الإنسان. ومن ناحية أخرى يمكن أن نفسر ضآلة التقدم المحرز في عمليات التحقيق ومعاداة بعثات التحقيق الدولية بأنهما يعكسان كذلك اعتراضها على الكشف الكامل عن الحقائق المتعلقة بالعنف وانتهاكات حقوق الإنسان.

١٠٣- ويبين التحليل الوارد في إطار الفصل الثاني - باء، احترام حقوق الإنسان مهدد للغاية في بوروندي. وبالاضافة إلى ذلك، تفيد اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري، بأنه لا توجد وسيلة فعالة للتظلم بصدد انتهاكات حقوق الإنسان كما لا يوجد حظر فعلي على التحريض على العنف سواء في القوات المسلحة والشرطة أو على صعيد الجمهور عامة(٣٦). وبالتالي ينبغي أن يمثل تعزيز قانون حقوق الإنسان وإنفاذه عنصرا مركزيا في سياسات الحكومة الجديدة.

١٠٤- وللأسباب المذكورة أعلاه لا يجوز اللجوء إلى الاستثناءات المتعلقة بالتزامات حقوق الإنسان الدولية، حيثما أجيزت، إلا في الحالات الاستثنائية. وينبغي في مثل حالات الضرورة القصوى هذه الالتزام بمبدأ التناسب التزاما تاما واتباع المتطلبات الاجرائية لمثل هذه الاستثناءات بحذافيرها.

١٠٥- وينبغي أن تنضم بوروندي كذلك إلى اتفاقية جريمة الإبادة الجماعية من باب الأولوية. فيمكن لمفهوم المسؤولية الفردية الذي تكرسه اتفاقية الإبادة الجماعية والذي يتوسع فيه مفهوم "الجرائم المرتكبة ضد الانسانية"(٣٧)، أن يصبح رادعا فعالا.

جيم - النساء والأطفال

١٠٦- يمثل التركيز على إعادة التأهيل الاجتماعي والنفسي للنساء المتضررات من الأزمة عاملا هاما يجب أن تأخذه وكالات الإغاثة والتنمية الدولية في الاعتبار. فنادرا ما شاركت النساء مثلا في ارتكاب المجازر وتعرضن للقتل في حالات أقل. ولهذه الأسباب فإن المرأة لا تزال عنصر الاستقرار في الأسرة والمجتمع. كما تمثل النساء مركز النشاط المعيشي في المخيمات وتؤدين دورا هاماً في إعادة بناء بيوتهن. وبما أن العديد من النساء قد أصبحن أرامل بسبب العنف وبالنظر إلى العدد الكبير من النساء المشردات من ربات الأسر، فإن بقاءهن وبقاء أطفالهن اقتصاديا سيعتمد على قدرتهن على كسب العيش وتلقي التعليم والتدريب عند الضرورة. كما ينبغي اعطاء الأولوية لمعالجة إمكانية امتلاكهن للأرض ووراثتها. والتركيز على الشباب الذين يمثلون ما يزيد على ٥٠ في المائة من سكان البلد، وليس على الشباب المتعلم فقط، يمثل، فيما يبدو، أولوية إذا ما أُريد، على سبيل المثال، تفادي تشكيل الميليشيات والعصابات.

١٠٧- ولا يمكن التأكيد بما فيه الكفاية على الدور الذي يمكن أن يؤديه تعليم النساء والأطفال في هذا المجال. فقد بلغت نسبة الملمين بالقراءة والكتابة بين الكبار في ١٩٩٠، ٥٠ في المائة وكانت نسبة الأمية بين النساء ضعف ما هي عليه بين الرجال(٣٨). وتستحق مشاريع التوعية بالسلم كالمشاريع التي أعدتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة، المزيد من الدعم والمتابعة. كما ينبغي دعم "مجموعات النساء من أجل السلم" التي تعمل بالفعل. وهناك حاجة ملحة إلى اتخاذ تدابير قانونية لتحسين مركز المرأة ولا سيما فيما يتعلق بحقوق الملكية والميراث. أما الدعم اللازم لتقييم الاحتياجات وتنفيذ أي من المشاريع المذكورة أعلاه فيمكن أن يقدمها برنامج المرأة الافريقية في الأزمات التابع لصندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة ومقره نيروبي والذي اكتسب خبرة خلال السنوات القليلة الماضية في حماية وتعويض النساء الأفريقيات اللاتي تشردن بسبب الأزمات. كما ينبغي للبنك الدولي ووكالات التنمية أن تشارك في هذا المسعى أيضا.

دال - أنشطة حقوق الإنسان

١٠٨ - تمثل التوعية بحقوق الإنسان على كافة مستويات الادارة المدنية والعسكرية أهمية حيوية في هذه المرحلة من تاريخ البلد. ويجب تزويد المشروع الذي يديره فرع الخدمات الاستشارية التابع لمركز حقوق الإنسان، بمزيد من الموظفين الدوليين لكي يحقق الأهداف التي يتوخاها في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وينبغي أن ينفَّذ هذا المشروع بالتعاون الوثيق مع الوكالات الدولية في البلد وعلى وجه الخصوص مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة كما ينبغي تنسيقه مع مختلف الأنشطة التي يضطلع بها مكتب الممثل الخاص للأمين العام. وينبغي لهذا المشروع أن يستهدف تكوين القدرات الحكومية وتوفير المساعدة في مجال إدارة الموارد والحكم السليم. ويجب الترحيب ببعثات تقييم الاحتياجات كالبعثة التي أجراها مركز حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ من أجل توفير المساعدة التقنية لتعزيز إنفاذ القانون، وتشجيعها وإيلاء كل الاهتمام الجاد لتوصياتها.

١٠٩ - وبالاضافة إلى هذا المشروع هناك حاجة أيضا إلى حضور دولي محدود لرصد الوضع الانساني وحالة حقوق الإنسان في البلد، وعلى الأخص حالة المشردين داخليا والاتصال بالوكالات الدولية الأخرى وتقديم المشورة للممثل الخاص للأمين العام ولممثل المشردين داخليا بخصوص الوضع الذي يهم ولاية كل منهما، والمحافظة على قنوات الاتصال مفتوحة بين مختلف هذه الجهات. ويمكن لمثل هذا المكتب أن يزوِّد الأمين

العام بالمعلومات اللازمة لإعداد تقاريره السنوية إلى لجنة حقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في بوروندي وكذلك الممثل المعني بالمشردين داخليا والمحافظة على الروابط مع محافل حقوق الإنسان الدولية والإقليمية الأخرى.

١١٠ - وإلى جانب اقتراح حضور محدود النطاق، دعت المنظمات غير الحكومية الدولية والممثل الخاص للأمين العام المعني ببوروندي إلى تنظيم بعثة للرصد[٣٩] تضطلع بتنسيق استجابات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية، وتعزيز بعثة منظمة الوحدة الافريقية في البلد والقيام بدور القوة الرادعة عن طريق رفع التقارير والتدخل لدى السلطات لحماية الأفراد ولتفادي تدهور حالة حقوق الإنسان ولتسهيل عملية التصالح الوطني عن طريق المراقبين الدوليين في البلد[٤٠] غير أنه أثيرت أسئلة بشأن إيفاد بعثة موسعة للرصد في ذلك الوقت. فقد شعر البعض بأن من شأن ايفاد أعداد كبيرة من "الشهود" الدوليين أن يقابل بالعداء وأن يهدد وجود الوكالات الدولية في البلد.

١١١ - وفي نفس الوقت يبدو أن هناك اتفاقاً واسع النطاق على الحاجة إلى اجراء تحقيق رسمي بشأن الانقلاب العسكري لشهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ والمجازر التي تلته، للكشف عن المسؤولين ومعاقبتهم. غير أن ذلك يطرح معضلة. فمن ناحية تستلزم قضية السلم توسيع أسس التوافق والمصالحة الوطنية. ومن ناحية أخرى يبدو من الضروري الكشف عن المسؤولين عن المجازر ومعاقبتهم لإعادة الثقة في سيادة القانون وفي النظام القضائي[٤١]. ويمثل اعتماد مثل هذه التدابير أفضل طريقة لمعالجة الشعور المستوطن بالثأر وعادة القتل المتجذرة التي تمثل الوسيلة الوحيدة للتعامل مع "العدو". ويشترط "الميثاق الحكومي" عدم جواز أن يكون أي شخص مورط بشكل أو بآخر في هذه الأحداث عضوا في الحكومة أو في الجمعية الوطنية أو أن يحتل منصبا رفيع المستوى في الحكومة، وهو شرط لا يمكن تلبيته بالكامل دون إثبات الوقائع وتحديد المسؤولية. وينبغي، عند معالجة هذا الموضوع، الموازنة بين الحاجة إلى العمل، وبين الحساسيات التي ينطوي عليها الموقف والآثار السياسية الخطيرة التي يمكن أن تترتب على مثل عمليات التحقيق هذه، وذلك حتى قبل التوصل إلى أي استنتاجات أو الاعلان عنها. وفي هذا الصدد تمثل لجنة جنوب افريقيا لمعرفة الحقيقة والمحكمة الخاصة برواندا نموذجين يستحقان الدراسة. كما يمكن التفكير في تنظيم تحقيق قضائي وطني يشترك فيه أعضاء كل مجموعة من مجموعات سكان البلد. ويحظى بمساعدة وتعاون خبراء ومستشارين دوليين[٤٢].

١١٢ - ومن المهم، في أنشطة حقوق الإنسان هذه، مراعاة هشاشة وضع السكان المشردين داخليا والمشتّتين الذين هم بمثابة الرهائن في النزاع. وسواء كان هؤلاء السكان من المشردين التوتسي الذين تهددهم أغلبية الهوتو، أو من الهوتو المشتتين الذين تهددهم أقلية التوتسي التي يقف وراءها الجيش، فإن المجموعتين كلتيهما تواجهان نفس الفراغ من حيث مسؤوليات الدولة. ويزيد من تزعزع الوضع، الانقسام داخل الدولة بين الحكومة المنتخبة والجيش الذي يمثل عادة ساعد الحكومة. وغني عن البيان أن مثل هذا الوضع يستدعي الانتباه والحماية والمساعدة الدولية. فالحاجة تتجاوز في الواقع اجراءات حقوق الإنسان الاعتيادية وقد تبرر عملا دوليا جازما بالتعاون مع كل الجهات المعنية الأساسية.

هاء - العمليات الإنسانية الدولية وعمليات إقرار السلم وحفظ السلم الدولية

١١٣ - يتعين تعزيز الموارد المخصصة للمساعدة الانسانية وغيرها من أشكال الاستجابة العاجلة في بوروندي من أجل تلبية الاحتياجات الجارية التي ليس من المتوقع أن تنخفض في الوقت الراهن. ولما كان من شأن تقليل المساعدة العاجلة أن ينطوي على آثار سياسية خطيرة، فلا بد من تفاديه. وستبرز الحاجة إلى المساعدة في مجالات إعادة تنشيط قنوات التسويق الاعتيادية للبذور وغيرها من مدخلات المزارع وإجراء تقييمات مفصّلة للسكان المتضررين وإعادة توطين المشردين حيثما أمكن. وليس الحضور والمساعدة الدوليان موزعين بشكل متساو في كل أنحاء البلد؛ فيبدو أن الوكالات لم تهتم بمورامفيا مثلا. ويجب أن ترتبط زيادة المساعدة بحصول الوكالات الإنسانية على ضمانات أمنية من الحكومة والجيش.

١١٤ - ومن المهم التنبيه الى أن الأحزاب السياسية تستغل قضايا المساعدة الإنسانية الدولية لأغراض سياسية. وينظر الى تخفيض المساعدة الغذائية للمشردين أو عزوف الوكالات الدولية عن المشاركة في تقديم المساعدة اليهم، من منظور عرقي وهي محل انتقاد. وتجد الوكالات الدولية نفسها تكافح من أجل تفادي أن تكون بيادق في اللعبة السياسية. وهي تجازف، بموقفها هذا، بجعل الظروف تشوه تقييمها الخاص للاحتياجات الانسانية. وبعبارة أخرى، لئن صح غالبا أن المشردين التوتسي قد يكونون أقل احتياجا الى الغذاء والأمن وإنهم قد يبالغون بمخاوفهم، فلا يمكن أن ننفي، في بعض الحالات، مواجهتهم مشاكل خطيرة وفعلية. ويُقدر الممثل المعضلات التي كثيرا ما تواجهها الوكالات تقديرا كاملا. ولكن مهما كانت الصعوبات وأوجه القصور، فإنه تجدر الإشارة الى أن المسؤولين الحكوميين قد عبروا عن تقديرهم للاهتمام الدولي المتزايد الذي حظي به البلد مؤخرا.

١١٥- وتجدر الإشارة كذلك الى أن الوكالات الدولية قد فوجئت، على ما يبدو، بأزمة التشرد الداخلي في بوروندي. ولا يصعب فهم ذلك في ظروف تتسم بالحاح الاحتياجات الهائلة والمتزايدة في المنطقة ككل. وقد تم توجيه الموارد نحو غوما وغيرها من مخيمات اللاجئين الروانديين لتلبية الاحتياجات فيها. وبالتالي قلّ المخزون والوسائل المتاحة للوكالات في بوروندي لمواجهة الحالة الإنسانية هناك وواجهت هذه الوكالات معضلة كيفية تحديد أولوية الاحتياجات وتحديد الأشخاص الذين ينبغي رعايتهم أولا.

١١٦- وفي هذا السياق بالذات يصبح موضوع الولاية موضوعا حاسما. فطالما لم تُفوض وكالة واحدة بمسؤولية رعاية المشردين داخليا، فإن المعالجة الشاملة لاحتياجاتهم، في حالات مثل حالة بوروندي، ستظل مفتقرة الى الوضوح. ولا يقتصر الأمر على تخصيص الموارد بل يتجاوزه ليشمل أيضا تقييم الطبيعة الفعلية للمشكلة في البلد. ولهذا السبب اقتُرح على ممثل الأمين العام أن يوفد مندوبا "للدفاع عن المشردين"، وبعبارة أخرى، لجمع المعلومات المتعلقة بعمليات تقييم الاحتياجات والأنشطة الجارية التي تضطلع بها الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية. ويرى ممثل الأمين العام أن هذا الاقتراح يستحق دراسة جادة من طرف اللجنة.

١١٧- وعلى أية حال، اقترح ممثلو الوكالات في مناسبات عديدة تعزيز التعاون ما بين الوكالات من أجل تحسين تقييم الاحتياجات على الأقل ولاسيما في مجالي الصحة والاصحاح. كما اقترحوا أن توزع المسؤوليات على أساس جغرافي، وأن يزداد الحضور الدولي في مخيمات المشردين وأن يدعى الى عقد اجتماع يشارك فيه وزير العمل الاجتماعي والوكالات والمانحون لمناقشة السبل الممكنة لتلبية هذه

الاحتياجات. كما رأوا أنه ينبغي زيادة مساعدة المشردين داخليا وحمايتهم وأن تتحمل السلطات في ذات الوقت، بالتنسيق مع الوكالات الانسانية، مسؤولية وضع الهياكل الادارية في المخيمات وتنظيم عملية توزيع مساعدات الاغاثة. ومع ذلك، ينبغي للوكالات الانسانية أن تشرف على هذه الترتيبات، كما ينبغي أن تفكر في ايفاد مراقبين لتشجيع عودة اللاجئين كما حدث في رواندا. ويمكن للوكالات أن تقدم مساعدتها في مجال توفير الخبرة والمعرفة التقنيتين ليس لتوفير الحماية والمساعدة أثناء مرحلة الطوارئ فحسب بل أيضا لتسهيل اعادة الدمج والتأهيل واستئناف الحياة الطبيعية. ولئن كان من المستحب تشجيع انشاء منظمات غير حكومية محلية ودعمها فينبغي أيضا حث المنظمات غير الحكومية الدولية على المشاركة في كل هذه المراحل.

١١٨- وتستدعي مختلف المشاكل المذكورة أعلاه المتعلقة "بالتسييس" الذي لا مفر منه لعمليات توفير المساعدة الانسانية، ربط مثل هذه المساعدة بحضور دولي كاف. غير أن البعض أعرب عن مخاوفه من احتمال عدم الترحيب بتواجد كثيف لحرس عسكري دولي وأن يؤدي مثل هذا التواجد الى زيادة التوتر وتعريض الموظفين الأجانب والمحليين للخطر، ما لم يكن حاسما وجيد التنسيق وملائما لتلبية الحاجة الى القيام بعمل انساني فعال.

١١٩- وبالفعل فان احدى القضايا التي تثير نقاشا حاداً في بوروندي هي قضية التدخل العسكري الدولي لتفادي مجزرة أو ابادة جماعية أخرى مماثلة لتلك التي شهدتها رواندا. وفي الوقت الذي شجعت فيه أحزاب الأغلبية مثل هذا التدخل كوسيلة لحماية نفسها، فان الجيش يعترض بشدة عليه لأنه يعني فقدانه السلطة العسكرية (السبيل الوحيد الذي تراه أقلية التوتسي كفيلاً بحماية نفسها). ولا يوجد أي رد بسيط على هذا السؤال بالرغم من أن المراقبين الدوليين قد أشاروا الى ضرورة البحث عن الحلول السلمية داخل البلد وانه لا يمكن لأي قوة خارجية مهما بلغ حجمها أن تؤثر على البحث عن السلم في الأجل الطويل. ومن المستبعد أن يُنفذ مثل هذا العمل العسكري في ظل الظروف الدولية الراهنة. غير أن إمكانية القيام بمثل هذا العمل العسكري، ولو كحل أخير، يمكن أن تنطوي على أثر رادع لا ينبغي الاستهانة به.

١٢٠- ويتعين على المجتمع الدولي أن يواصل النهج الموحد المشاكل التي يواجهها البلد حاليا. وعكست عدة تصريحات صادرة عن مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي ومنظمة الوحدة الافريقية، حتى الآن، تأييد هذه الهيئات للقوى المعتدلة ودعت الى الاسراع في استئناف المفاوضات واختتامها. وأصبح التوصل الى حل سلمي واقرار السلم من جديد شرطاً للموافقة على منح قروض وغيرها من مساعدات التنمية. ويجب على الجهات المانحة وبلدان أخرى فضلا عن المنظمات الدولية أن تواصل التأكيد على أن المجتمع الدولي لن يبقى مكتوف الأيدي أمام مأساة أخرى مماثلة للمجازر التي وقعت في رواندا. وهناك عدد من الخيارات القانونية والسياسية التي تتراوح بين العقوبات الفردية والتدخل العسكري الصريح متاحة لمجلس الأمن والجمعية العامة. وسبق أن عرضت عليهما الحالة السائدة في هذا البلد وهما يتابعان التطورات عن كثب.

١٢١- والى جانب التأهب للطوارئ ومساعدات الاغاثة، بدأت الوكالات الدولية تفكر في طريقة لاستئناف أعمال انمائية أطول أجلا. وينبغي أن تدرك الجهات المانحة أن الإسراع في التنمية الاقتصادية لمواجهة البطالة وغيرها من المشاكل الاقتصادية يُمثل عاملا هاما في المحافظة على السلم.

١٢٢- وقيل إن النهج الشامل هو النهج الذي يضم مجموعة من الاجراءات المتنوعة ولكن المتضافرة التي ترمي إلى كسر دورة الاغتراب فالعودة فالتشرد الداخلي فالاغتراب(٤٣). ويتمثل الهدف الأساسي لمثل هذا النهج في تحقيق الاستقرار العام للمجتمع واحترام حقوق مواطنيه وبالتالي معالجة أسباب التشرد. ويجب اعتبار الحفاظ على السلم والأمن وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية واحترام حقوق الانسان، من العناصر الأساسية في أي نهج انساني شامل. وعليه يبدو مما لا غنى عنه اجراء تحليل دقيق لوظائف كل مكونات أنشطة الأمم المتحدة المذكورة أعلاه (السياسية والانسانية والتنموية والمتعلقة بحقوق الانسان)(٤٤). وينبغي للعاملين في هذه المجالات أن يستفيدوا من حضور الممثل الخاص للأمين العام المعني ببوروندي ومن صفته كمنسق.

واو - النهوج الاقليمية

١٢٣- تمثل بوروندي جزءا من منطقة كاملة تعاني من مشكلة التشرد التي يقتضي حلها أيضا، اتباع نهج دون اقليمي. ولهذا السبب تمت التوصية بتعزيز اتباع نهج أوسع لمعالجة مسألة المصالحة الوطنية والدعوة الى عقد مؤتمر دون اقليمي لهذه الغاية(٤٥)، وينبغي أن تحظى هذه المبادرة بدعم كامل. وأن تشكل مسألة التشرد جزءا لا يتجزأ من أي مؤتمر من هذا النوع وكذلك من أية تدابير أو أنشطة أخرى تضطلع بها الأمم المتحدة، اذ يحتمل أن تصبح مسألة اللاجئين واحدة من أكثر المشاكل حساسية وتعقيدا في افريقيا الوسطى.

١٢٤- وينبغي مواصلة تطوير النهوج الاقليمية التي وضعتها الأمم المتحدة. وقد وضعت الآن هياكل منفصلة في كل بلد من هذه البلدان لمعالجة أوضاعها الخاصة. وفي هذا الصدد قد يكون من المفيد تقييم دور المبعوثين الخاصين للأمين العام في رواندا وبوروندي والمفوضة السامية لشؤون اللاجئين من أجل التوصل الى طريقة لتعزيز النهوج الاقليمية الشاملة.

١٢٥- كما ينبغي حث منظمة الوحدة الافريقية على استكشاف مبادرات اقليمية ملائمة.

زاي - ملاحظة ختامية

١٢٦- إن حالة بوروندي تبصّر المرء بمشكلة التشرد الداخلي العامة وبمختلف مظاهرها. وعند مقارنة حالة بوروندي بحالة البلدان الأخرى التي زارها ممثل الأمين العام تستخلص من حالة بوروندي عبر ذات فائدة كبيرة في وضع نهوج لمعالجة المشاكل في سياقاتها الوطنية.

١٢٧- وفي العديد من البلدان التي زارها ممثل الأمين العام، كالصومال والسودان وسري لانكا ويوغوسلافيا السابقة، أمكن تمييز المشردين كمجموعات كبيرة من السكان المقيمين في المخيمات الذين اخرجوا من ديارهم وجردوا من موارد عيشهم، فأصبحوا بالتالي معتمدين اعتمادا كاملا على المساعدة الانسانية والحماية غير الأكيدة للسلطات المسيطرة. أما في السلفادور، فكان معظم المشردين داخليا، بعد توقيع معاهدة السلم، من القرويين الذين يعيشون في المناطق الريفية حيث كانوا لا يزالون يعيشون في ضيق بسبب انعدام الأرض والخدمات الحيوية والظروف الأمنية غير المستقرة. وفي كولومبيا اكتشف المشردون أن أمنهم يكمن في الاندماج في المجتمع المحلي لتفادي تمييزهم بسهولة. ولكن لما كانت المجتمعات المحلية التي اندمجوا فيها لا تقل عنهم فقرا وتفتقر الى الحماية الملائمة، لم يكن هناك اختلاف كبير بين مأساة المشردين داخليا

والمجتمعات المحلية التي استضافتهم. وعلى نحو ما، جمعت بوروندي بين مختلف أشكال التشرد الداخلي هذه. فيمثل المشردون في المخيمات التي تخضع لحماية الجيش الشكل النموذجي للاجئين الذي يمكن أن نشاهده في بلدان عديدة، في حين يمكن مقارنة المشتتين بالمشردين في السلفادور وكولومبيا الى حد ما.

١٢٨- غير أن هناك سمات مميزة لحالة كل من المشردين والمشتتين في بوروندي. فعلى عكس المشردين في بلدان أخرى، الذين يمثل الجيش والقوات المتمردة في حالات النزاعات مصدر انعدام أمنهم، يحظى المشردون في بوروندي بحماية الجيش. في حين يتفادى المشتتون قوات الأمن لتأمين حمايتهم الخاصة. وخلافاً للمشردين في السلفادور أو كولومبيا، لم ينصهر المشتتون في بوروندي في القرى أو المجتمعات الريفية بل انهم انبثوا في التلال والمستنقعات والوديان بعيداً عن الطرق.

١٢٩- ويرجع سبب السمات المميزة لحالة بوروندي الى الانشقاق بين الحكومة، التي تمثل الأغلبية الهوتو، والجيش الذي يمثل الأقلية التوتسي. ولما كان الجيش هو أداة السيطرة الفعلية فإن المشردين التوتسي يعتمدون عليه لحمايتهم في حين يفر الهوتو منه. ويمثل الجيش الذراع الفعلي للحكومة في الأحوال العادية، أما في بوروندي فإن الجيش والحكومة على طرفي نقيض.

١٣٠- وان هذه الهوة الفاصلة بين حكومة الأغلبية المنتخبة والجيش الذي يمثل الأقلية، تجعل من بوروندي مثالاً صادقا للفراغ في المسؤولية الذي يرتبط عادة بأزمة هوية وطنية. هذا الفراغ يعني عادة أن الحكومة أو أي سلطة أخرى قاصرة عن توفير الحماية والمساعدة الملائمين للذين يخضعون لسيادتها. أما في حالة بوروندي فإن الأزمة مزدوجة بسبب الانشقاق بين الحكومة والجيش حيث تقدم كل جهة الحماية والمساعدة لمجموعتها وتمثل تهديدا للمجموعة الأخرى.

١٣١- ومن السخرية أن كلا الطرفين يشعر بأنه مهدد من الطرف الآخر ويلتمس حماية المجتمع الدولي على الرغم من أن الاحتياجات والطلبات والتوقعات المحددة لكل طرف تختلف باختلاف ظروفه الخاصة. وعليه فإن الحكومة وبالتالي الأغلبية الهوتو تذهب الى أبعد من المساعدة لتركز على الحماية، ولو عن طريق تدخل عسكري دولي اذا لزم الأمر، في حين أن الجيش ومن ثم التوتسي، يمكن أن يكتفي بالمساعدة المادية ويعترض بشدة على الحضور العسكري.

١٣٢- وعليه تمثل بوروندي حالة تحتاج أن يتصدى لها المجتمع الدولي لمساعدة طرفي الأمة المنقسمة على توفير الحماية والمساعدة لكل مواطنيها ومساعدة البلد على إحلال السلم واستعادة الانسجام والشعور بالانتماء الجماعي الى الأمة والاشتراك في الهدف المتمثل في إعادة بناء البلد. فلا يزال في هذا البلد مجال للكثير من الابداع في معالجة الأزمة الوطنية على الرغم مما يشهده من نزاع لا غالب فيه ولا مغلوب. غير أنه ينبغي حفز أو تسهيل هذه الابداعية عن طريق الوساطة التي تقوم بها جهات خارجية.

١٣٣- ومن الجدير بالذكر أن هذه الانشقاقات، وإن كانت متجذّرة، هي ضرب من الخيال أو الأساطير أكثر منها حقيقة واقعة اذا نظر الى الخصائص البدنية أو الثقافية بوصفها العوامل المحددة. وبالاضافة الى ذلك يقال إن زيجات مختلطة كثيرة قد تمت. وكلما سأل ممثل الأمين العام البوروندييين عما إذا كان باستطاعتهم التمييز بين التوتسي والهوتو كان ردهم دائما ما يأتي مشروطا: نعم ولكن هذا الايجاب ينطوي على نسبة كبيرة من الخطأ، قيل أحيانا إنها تتراوح ما بين ٣٠ و٣٥ في المائة. وكما تقدمت الاشارة اليه، فإن

البوروندیین یتحدثون نفس اللغة ویقیمون جنبا الى جنب في نفس الأماكن. وعندما سأل ممثل الأمین العام عما اذا كانت توجد في البلد حركة فكرية ترمي الى القضاء على اسطورة الهوية العرقية المسببة للخلاف، جاءه الرد بالنفي. أما السبب الذي سبق فهو أن مجازر الابادة الجماعية قد حرمت البلد من جيل كامل تقريبا من الرجال والنساء المتعلمين الذين كان بوسعهم أن يوفروا القيادة الفكرية في هذا المجال. ونتيجة ذلك أن القيادة الحالية صغيرة السن وهي محملة بما لا تطيق تحمله من المشاكل السياسية الملحة والأزمات. ومع ذلك فإن البوروندیین یعترفون طوعا، عندما یشار الیهم، أن مصدر انقسامهم تصورات لا تعكس ولا تفسر على نحو كلي واقعهم المعقد.

١٣٤- غير أن التصورات حقيقية واقعة وكثيرا ما تكون هي الحافز على العمل. ومع ذلك فإن التصورات تتغير بتغير الوقت والظروف. ويمكن للمجتمع الدولي أن يساعد بوروندي عن طريق إعادة تحديد وتنظيم السياق العام بما يسمح بظهور رؤى بديلة للأمة. ويتمثل التحدي الذي يواجهه شعب بوروندي حاليا في أن يعاد تنظيم العلاقات السلطوية ذات الطابع الطبقي سابقا، لتعزيز جانب الانصاف بين المجموعات العرقية، مع الاستناد الى الجوانب الايجابية من ماضيها لمواصلة البناء. ومن الجوانب البارزة لهذا الماضي أن التوتسي والهوتو عاشوا معا كجيران وتزاوجوا وكانوا يعتبرون أنفسهم بوروندیین أولا وقبل كل شيء، يربطهم رباط مشترك قوامه التاريخ واللغة والثقافة والآن التحدي المتمثل في بناء أمة. وما حماية ومساعدة المشردين داخليا إلا عالم مصغر من هذا التحدي. والبوروندیون بحاجة الى أن يشعروا أن أفراد حكومتهم وجيشهم سيحمونهم جميعا ويوفرون لهم المساعدة دون تمييز أيا كان أساسه، وعلى الأخص الأساس العرقي. وأن المجتمع الدولي مستعد للتعاون من أجل تحقيق هذا الهدف المشترك وراغب في ذلك.

الحواشي

(١) انظر بيان وزير شؤون حقوق الإنسان واللاجئين في بوروندي أمام الدورة الخامسة والأربعين للجنة التنفيذية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

(٢) René Lemarchand, Burundi (1994), p. XII .

(٣) المرجع نفسه Lemarchand, p. 6.

(٤) المادة ٨ من الدستور. انظر التقرير الخاص بتقييم الاحتياجات من المساعدة التقنية في ميدان حقوق الإنسان في بوروندي، الذي أعد في أعقاب بعثة أوفدها مركز حقوق الإنسان إلى ذلك البلد في الفترة من ١٦ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٣.

(٥) المرجع السابق Lemarchand, pp. 4-5.

(٦) لجنة الولايات المتحدة لشؤون اللاجئين Transition in Burundi (1993), p.5 (USCR).

(٧) إن مفهوم "القبائل"، الذي قد يكون مثيراً للجدل في حالات كثيرة، غير ملائم على الإطلاق في حالة بوروندي، نظراً لأنه يوحي بكيانات ثقافية منظمة أفقياً.

الحواشي (تابع)

(٨) هذا ينمّ عن السعي المتعمد لخلق ايديولوجيات للهوتو والتوتسي والحفاظ عليها، ظهرت في الطبقة السياسية قبل فترة وجيزة من نيل الاستقلال في عام ١٩٦٢.

(٩) Lemarchand, op. cit., p. 15.

(١٠) يدعى أن البلاط الملكي والطبقة العليا من التوتسي ظلا فترة طويلة ينظران بعين الاحتقار إلى الهيما. ويذكر أن الانقسامات الاقليمية فيما بين التوتسي قد نمت أثناء حكم ميكومبيرو، نظراً لزيادة قوة التوتسي القادمين من بوروري. وبصورة خاصة، التحق عدد كبير منهم بالجيش، بسبب الفقر النسبي الذي كانت تعاني منه منطقتهم الأصلية في البداية، ونتيجة للمحاباة من بعد ذلك.

(١١) يذكر أن عدد القتلى تراوح ما بين ٥٠ ٠٠٠ و٨٠ ٠٠٠ قتيل. انظر، على سبيل المثال، William J. Butler and George Obiozor, "The Burundi Affair 1972", April 1973.

(١٢) USCR report, p. 12.

(١٣) Lemarchand, op. cit., p. 116.

(١٤) USCR report, p. 14.

(١٥) USCR report, p. 15.

(١٦) USCR report, p. 15.

(١٧) Lemarchand, op. cit., p. 165.

(١٨) مما يضاعف من المشكلة أن كلا الجانبين لديهما باعث على المبالغة في الأرقام: فالهوتو يهدفون إلى إثبات حاجتهم إلى مزيد من الحماية بينما يحاول التوتسي إلى الظهور بمظهر الضحايا.

(١٩) متوسط دخل الفرد منخفض للغاية في بوروندي مما يضعها بين الدول النامية الأشد فقراً الـ ٣٦ في العالم.

(٢٠) Lemarchand, op. cit., Footnote 1, p. 1.

(٢١) انظر تقرير المقرر الخاص عن حالات الاعدام خارج نطاق القانون أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي بشأن المهمة التي قام بها في رواندا (E/CN.4/1994/7/Add.1).

الحواشي (تابع)

(٢٢) أثناء المهمة التي قام بها المفوض السامي لحقوق الإنسان في رواندا (١١-١٢ أيار/مايو ١٩٩٤) قدر عدد المشردين داخلياً بنحو مليوني شخص وعدد اللاجئين بنحو ٣٠٠ ٠٠٠ شخص. انظر E/CN.4/S-3/3, para. 26.

(٢٣) E/CN.4/1995/12 (12 August 1994).

(٢٤) التقرير الأولي للجنة الخبراء المستقلة (S/1994/1125, Annex. p. 27).

(٢٥) لجنة الصليب الأحمر الدولية (١٩٥٨) الصفحة ٣٦.

(٢٦) انظر أيضا الفقرة ١٥ من الوثيقة CERD/C/45/CRP.1/Add.1 and 3.

(٢٧) CERD/C/45/CRP.1/Add.1 and 3.

(٢٨) طلبت الحكومة في البداية قوات قوامها ٥ ٠٠٠ رجل، غير أن المعارضة قاومت هذا الطلب بشدة كما أنه لم يحظ بتأييد الجيش.

(٢٩) انظر الفقرة ٤(و) من قرار الجمعية العامة ١٤١/٤٨.

(٣٠) انظر "تقرير الأمين العام عن الحالة في رواندا" (S/1994/665، المؤرخ في ١٣ أيار/مايو ١٩٩٤).

(٣١) عين وفقا لقرار اللجنة د إ-١/٣ المؤرخ في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٤.

(٣٢) أنشئ بموجب قرار مجلس الأمن ٩٣٥ (١٩٩٤) المؤرخ في ١ تموز/يوليه ١٩٩٤.

(٣٣) الفقرة ٤٢ من الوثيقة E/CN.4/1995/12.

(٣٤) انظر التقرير المرحلي للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا (S/1994/1133، المؤرخ في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤).

(٣٥) يجري تنفيذ هذا البرنامج حاليا من أديس أبابا.

(٣٦) CERD/C/45/CRP.1/Add.1 and 3.

(٣٧) انظر لجنة الخبراء المعنية بيوغوسلافيا السابقة، التي أنشئت بموجب قرار مجلس الأمن ٧٨٠ (١٩٩٢) المؤرخ في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢.

الحواشي (تابع)

(٣٨) تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، ١٩٩٤.

(٣٩) انظر تقرير الأمين العام عن بوروندي (S/1994/1152).

(٤٠) انظر الوثيقة الصادرة عن منظمة العفو الدولية، IOR 41/02/94 (أيار/مايو ١٩٩٤).

(٤١) انظر أيضا الفقرة ٢٠ من CERD/C/45/CRP.1/Add.1 and 3.

(٤٢) انظر أيضا CCRP/C/79/Add.41.

(٤٣) EC/1994/SCP/CRP.3 (٣ أيار/مايو ١٩٩٤).

(٤٤) وقد يظهر، في غير ذلك من الحالات، بعض من أوجه التعارض بين هذه المسؤوليات. فيمكن أن يكون هذا مثلا هو شأن ضبط المعلومات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي يمكن معالجتها عن طريق هيئة للتحقيق من ناحية وعن طريق آلية للدبلوماسية الوقائية من ناحية أخرى. للمناقشة انظر الوثيقة E/CN.4/Sub.2/1994/39 الصادرة عن الأمم المتحدة.

(٤٥) انظر الفقرة ٦٤ من الوثيقة S/1994/1133.

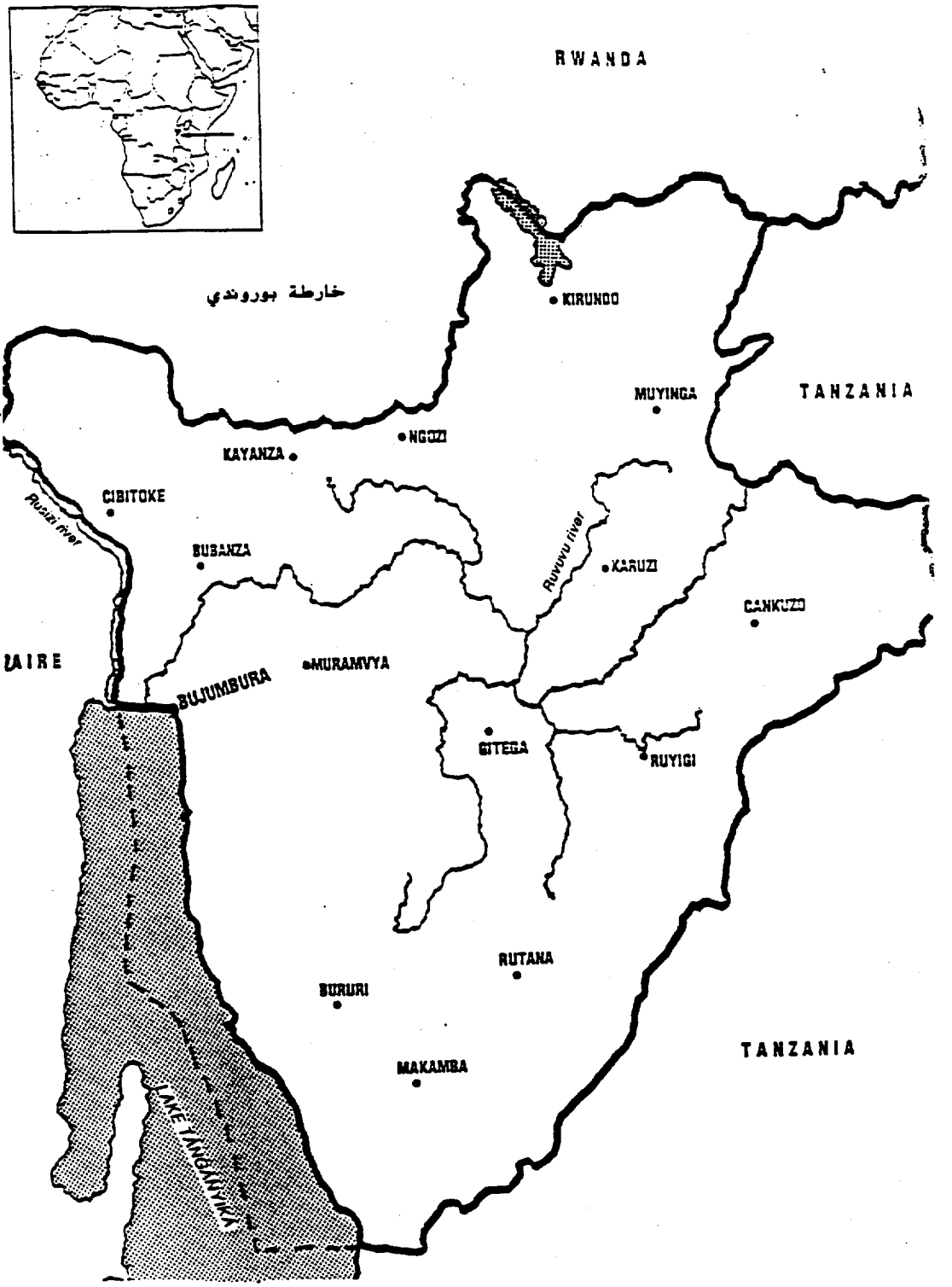
RWANDA
خارطة بوروندي
KIRUNDO
MUYINGA
TANZANIA
NGOZI
KAYANZA
CIBITOKE
Rusizi river
BUBANZA
Ruvuvu river
KARUZI
CANKUZO
ZAIRE
MURAMVYA
BUJUMBURA
GITEGA
RUYIGI
RUTANA
BURURI
MAKAMBA
TANZANIA
LAKE TANGANYIKA

- - - - -